المواقف الإيرانية تجاه القضايا العراقية

١٩٥٨-١٩٦٣م

دكتور

محمد السعودى إبراهيم

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر - فرع الزقازيق

الملخص

على الرغم من روابط الجوار التاريخية والدينية بين شعوب العراق وإيران، إلا أن الخلاف بين الدولتين استمر بينهما ولمراحل عديدة ومختلفة، وكل مرحلة من تلك المراحل كانت تعكس ميزان القوى بين الدولتين .

وقد أخذت الخلافات تتصاعد بين البلدين مع أحداث الثورة العراقية فى ١٤ يوليو ١٩٥٨م، وخصوصًا بعد نجاح الثورة بقيادة "عبد الكريم قاسم" فى القضاء على النظام الملكى العراقى –الحليف الإيرانى فى حلف بغداد–، وبدأت إيران منذ الأشهر الأولى للثورة فى استغلال عناصر الجوار الجغرافى الطبيعية والبشرية والاقتصادية مع العراق؛ لتوسيع نفوذها فى العراق بطريقة تهدد استقراره، ووحدة شعبه وأراضيه، ولتحقيق مكانة إقليمية رائدة فى المنطقة، ولإضعاف مقومات العراق العسكرية والاقتصادية وانشغاله عن دوره كموازن عربى إقليمى .

والبحث بعنوان "المواقف الإيرانية تجاه القضايا العراقية ١٩٥٨–١٩٦٣م" وهى فترة وجود "عبد الكريم قاسم" على رأس السلطة فى العراق، وقد انعكست هذه الفترة المليئة بالأحداث بشكل مباشر أو غير مباشر على طبيعة مواقف إيران تجاه العراق، وقد تم تحديد عدد من القضايا العراقية المهمة والتى شكلت محور اهتمام من القيادة الإيرانية فى العلاقات الإيرانية العراقية

اعتمد هذا البحث على الوثائق البريطانية" Foreign Office "F.O. وغيرها من الوثائق المنشورة، وعدد من المصادر والمراجع التى تخدم موضوع البحث .

ويهدف هذا البحث إلى الإجابة على عدة تساؤلات، منها:

١-كيف كانت ردود الأفعال الإيرانية تجاه الثورة العراقية ؟

٢-هل كانت ردود الأفعال الإيرانية إزاء القضية الكردية فى العراق ثابتة أم متغيرة، ومدى ارتباطها بالمصالح الإيرانية ؟

٣-ما الفارق فى التعامل مع مشكلة شط العرب بين حكومة الثورة العراقية وغيرها من الحكومات السابقة عليها من العهد الملكى .

Research Summary

The Iranian Attitudes towards the Iraqi Issues (١٩٥٨ – ١٩٦٣)

In spite of the historical and religious neighborhood links between the two peoples of Iraq and Iran, the conflict between the two states has lasted for several and different eras; thus, each era could reflect the power balance between these two countries.

In this regard, the conflicts between the two countries escalated notably with the outbreak of the Iraqi Revolution on July ١٤th ١٩٥٨, especially after the success of this revolution under the leadership of Abd al-Karim Qasim in eliminating the Iraqi royal regime, the Iranian ally in Baghdad Pact. Since the first months of the revolution, Iran started to use the natural, human and economic elements of the geographical proximity with Iraq, in order to expand their influence in Iraq in a way that threatens Iraq's stability as well as the unity of her people and territories. In addition, the main goal of Iran was to attain a leading regional position, and to weaken Iraq's military and economic potentials, in order to distract Iraq from her role as a regional Arab counterpart.

In this context, this current study is concerned with "The Iranian Attitudes towards the Iraqi Issues (١٩٥٨ – ١٩٦٣)", which is the period of Abd al-Karim Qasim in power in Iraq. That is to say, this eventful period has been reflected both directly and indirectly on the nature of Iran's attitudes towards Iraq. Therefore, the researcher has selected a number of specific Iraqi issues that were

the focus of attention for the Iranian leadership throughout the Iraqi-Iranian relationships.

On the foregoing, this research aims to answer a number of important questions, such as:

١- How did Iran react towards the Iraqi Revolution?

٢- Were the Iranian reactions towards the Kurdish issue in Iraq constant or changeable? And, how far were they linked to the Iranian interests?

٣- As for handling the issue of Shatt al-Arab, what was the difference between dealing with the Iraqi revolution government and dealing with their prior governments at the royal era?

مقدمة:

تحتل كل دولة موقعًا خاصًا بها على سطح الكرة الأرضية، ويأخذ التعبير عن موقع الدولة أبعادًا جغرافية متعددة، وهذا هو الثابت فى الموقع الجغرافى، أما المتغير فى الموقع الجغرافى فهو علاقة الدولة بغيرها من الدول، ولاسيما المجاورة لها، وعوامل أخرى لها أثرها على الموقع الجغرافى للدولة.

ويشكل موقع العراق الجغرافى عنصرًا هامًا فى تشكيل سياسته الخارجية، فهو بمثابة بوابة الوطن العربى الشرقية والحاجز الدفاعى لحماية الأمن القومى العربى، وقد ترتب على وضعه الجغرافى ومجاورته لأكبر وأخطر قوتين إقليميتين وهما تركيا وإيران فى مشاكل عديدة جغرافية وبشرية واقتصادية، تبلورت حول قضايا رئيسية مثل "الموصل، الأقليات، المياه، شط العرب، الحدود..."

وعلى الرغم من روابط الجوار التاريخية والدينية بين شعوب العراق وإيران، إلا أن الخلاف بين الدولتين استمر بينهما ولمراحل عديدة ومختلفة، وكل مرحلة من تلك المراحل كانت تعكس ميزان القوى بين الدولتين.

وقد أخذت الخلافات تتصاعد بين البلدين تزامنًا مع قيام الثورة العراقية فى ١٤ يوليو ١٩٥٨م، وخصوصًا بعد نجاح الثورة بقيادة "عبد الكريم قاسم" فى القضاء على النظام الملكى العراقى –الحليف الإيرانى فى حلف بغداد–، وبدأت إيران منذ الأشهر الأولى للثورة فى استغلال عناصر الجوار الجغرافى الطبيعية والبشرية والاقتصادية مع العراق؛ لتوسيع نفوذها فى العراق بطريقة تهدد استقراره، ووحدة شعبه وأراضيه، ولتحقيق مكانة إقليمية رائدة فى المنطقة، ولإضعاف مقومات العراق العسكرية والاقتصادية وانشغاله عن دوره كموازن عربى إقليمى.

والبحث بعنوان "المواقف الإيرانية تجاه القضايا العراقية ١٩٥٨–١٩٦٣م" وهى الفترة التى صاحبت قيام الثورة العراقية فى ١٤ يوليو ١٩٥٨م، بقيادة "عبد الكريم قاسم" وتوليه الحكم إلى أن تم القضاء عليه فى عام ١٩٦٣م، وقد

انعكست هذه الفترة المليئة بالأحداث بشكل مباشر أو غير مباشر على طبيعة مواقف إيران تجاه العراق، وتم تحديد عدد من القضايا العراقية المهمة والتى شكلت محور اهتمام من إيران فى العلاقات الإيرانية العراقية

فقد شكلت قضية الثورة العراقية محور اهتمام شاه إيران، لخشيته من انتقال عدوى الثورة إلى إيران، لاسيما وأن النظام فى إيران كان يسير على الأسس نفسها التى كان يتبعها النظام الملكى فى العراق، كما كان لقطع عبد الكريم قاسم علاقاته مع الغرب، واتباعه سياسة الحياد الإيجابى من الأسباب التى أوجس منها خيفة؛ بسبب سياسته الغربية وعضوية إيران فى حلف بغداد.

ولاشك أن حصول أكراد العراق على بعض المكتسبات فى فترة "عبد الكريم قاسم" قد ولد مخاوف فى الداخل الإيرانى من انتقال تلك المطالب إلى أكراد إيران، لذلك استخدمت إيران هذه القضية فيما يخدم مصالحها بدرجة يمكن من خلالها القول بأن القضية الكردية فى هذه الفترة كانت وسيلة لتصفية الحسابات وإدارة الحروب.

وقد ظلت مشكلة ترسيم الحدود، لاسيما فى شط العرب مصدرًا للتوتر بين الدولتين، وقد حاول شاه إيران "محمد رضا بهلوى" استثمار انشغال رجال الثورة العراقية فى توطيد نظام الحكم الجديد، وضغط عليهم بوسائل عديدة لإعادة ترسيم الحدود فى شط العرب، وتوترت العلاقات بين البلدين وبقيت مشكلة تحديد الحدود مشكلة عالقة فى العلاقات الإيرانية العراقية، لاسيما حول السيادة على شط العرب.

ويهدف هذا البحث إلى الإجابة على عدة تساؤلات، منها:-

١-كيف كانت ردود الأفعال الإيرانية تجاه الثورة العراقية؟

٢-هل كانت ردود الأفعال الإيرانية إزاء القضية الكردية فى العراق ثابتة أم متغيرة، ومدى ارتباطها بالمصالح الإيرانية؟

٣-ما الفارق فى التعامل مع مشكلة شط العرب بين حكومة الثورة العراقية وغيرها من الحكومات السابقة عليها من العهد الملكى.

اعتمد هذا البحث على الوثائق البريطانية" Foreign Office "F.O. وغيرها من الوثائق المنشورة، وعدد من المصادر والمراجع التى تخدم موضوع البحث.

جاء هذا البحث فى مقدمة، وثلاثة محاور، وخاتمة، تناول المحور الأول منه موقف إيران من الثورة العراقية، أما المحور الثانى فقد تناول موقف إيران من القضية الكردية فى العراق، أما المحور الثالث فقد خصص للحديث عن قضية شط العرب فى العلاقات الإيرانية العراقية، أما الخاتمة فقد احتوت على أهم ما توصل إليه البحث.

١- موقف إيران من الثورة العراقية "١٤ يوليو ١٩٥٨م"

فشل النظام الملكى العراقى فى إقامة المؤسسات السياسية، وفى بناء قاعدة قوية له فى الداخل لدعم حكمه، مما أضطره إلى الاعتماد على الخارج والتوجه نحو الغرب، وارتبط بسياسات الأحلاف لضمان بقائه فى السلطة، ونتج عن ذلك أيضًا إخفاقات تضاهى إخفاقاته فى الداخل، وازدادت المعارضة بين جميع شرائح المجتمع، وقد شكل السخط المتنامى فى الجيش الخطر الأعظم على النظام، لاسيما وأن النظام قد فشل فى احتواء المعارضة، مما اضطر الحكومة للتوجه نحو دكتاتورية عسكرية جلبت نهايتها على يد تنظيم الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة على النظام الملكى بقيادة "عبد الكريم قاسم*" فى صباح ١٤ يوليو ١٩٥٨م(١).

اتبع النظام الجديد فى العراق سياسة خارجية جديدة، ويمكن ملاحظة ذلك

* ولد في عام ١٩١٤م، والتحق بالكلية العسكرية في عام ١٩٣٤م، وتخرج منها في عام ١٩٣٤م برتبة ملازم ثان، وصل إلى رتبة زعيم في عام ١٩٥٥م، وترفع إلى رتبة لواء ركن في عام ١٩٥٩م، ثم إلى رتبة فريق ركن في يناير ١٩٦٣م، أعدم بعد انقلاب فبراير ١٩٦٣م. انظر أوريل دان: العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسى ١٩٥٨-١٩٦٣م، ترجمة وتحقيق جرجيس فتح الله، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٢م، ص ص ٣٤-٣٦.

(١) تلار على أمين: موقف تركيا من القضية الكردية فى العراق ١٩٣٧-١٩٧٥م، مطابع وزارة الثقافة حكومة إقليم كوردستان، السليمانية، ٢٠١١م، ص ص ٢٠٨-٢١٠.

من خلال البيان الأول الذى أذيع صبيحة قيام الثورة، إذ جاء فيه أن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وبوحى منه، وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة، وترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية، وتعمل بمبادىء الأمم المتحدة، وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن(١).

وقد جاء نص البيان غامضًا فلم يحدد موقف العراق من حلف بغداد، وإنما ذكر أن العراق "ملتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن" وقد وضع هذا النص لعدم إثارة دول حلف بغداد، ومن ثم منعها من الهجوم على العراق وإسقاط ثورته.

هذا وقد قامت الثورة فى اليوم الذى كان ممثلى الدول الأعضاء فى حلف بغداد يتهيأون فيه لاستقبال الوفد العراقى فى تركيا؛ لبحث قضايا الحلف قبل التوجه إلى لندن لعقد الدورة الاعتيادية للحلف، إلا أنهم اجتمعوا لبحث وضع الثورة وأثرها فى دولهم ومسئوليات هذه الدول تجاه هذه الأحداث، وتوصلوا إلى قرار للقيام بعمل ما لإنقاذ الحكم فى العراق، وعدوا الثورة منذ اليوم الأول بأنها صنيعة سوفيتية(٢).

وقد حض "الباى ميشيل" –الملحق العسكرى الإسرائيلى فى أنقرة– رئيس أركان الجيش التركى على التعاون مع إيران من أجل إعادة النظام الملكى فى العراق مبيناً أن إسرائيل ستقصم عرى الوحدة بين سورية ومصر

(١) ليث عبد الحسن الزبيدى: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م فى العراق، ط٢، اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١م، ص ص ١٦١–١٧١.

(٢) فاضل حسين: سقوط النظام الملكى فى العراق، ط٣، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦م، ص ٦.

وأن الأردن سيكفل من بريطانيا وأن لبنان سيكفل من الولايات المتحدة [١].

استمر نسق تطوير التعاون بين تركيا وإيران وإسرائيل فى ظل الظروف المستجدة فقاموا بتوقيع اتفاقية "الرمح الثلاثى" للتعاون الاستخباراتى بتشجيع الولايات المتحدة للسيطرة على الأوضاع فى العراق[٢].

كان للثورة العراقية واقعها السيء على شاه إيران "محمد رضا بهلوى" وعلى الحكومة الإيرانية؛ خشية من انتقال عدوى الثورة إلى إيران وتغيير نظام الحكم فيها، ومن الطبيعى أن يكون لثورة العراق صدى عميق من جماهير الشعب الإيرانى، لاسيما وأن النظام في إيران كان يسير على الأسس نفسها التى كان يتبعها النظام الملكى السابق في العراق، وبعد نجاح ثورة العراق نشطت أحزاب المعارضة الإيرانية في نقد النظام الحاكم والوضع الاقتصادى المتردى، وكان على رأس هذه الأحزاب مجموعة من الضباط العسكريين المثقفين، بالإضافة إلى أن النواب فى البرلمان الإيرانى الذين يتمتعون بسمعة طيبة، كانوا فى الأصل قوادًا فى الجيش وكان بعضهم قد ناصر حركة "محمد مصدق"* حين قيامها، وكان لزامًا على السلطات الحاكمة

(١) أحمد نورى النعيمى: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٢٨٧.

(٢) تلار على أمين: موقف تركيا من القضية الكردية فى العراق ١٩٣٧-١٩٧٥م، سبق ذكره، ص ٢١٦.

* محمد مصدق "١٨٨٢-١٩٦٧م" تولى رئاسة الوزراء في إيران عام ١٩٥٠م، تسببت قراراته في تأميم شركات النفط في إزاحته بانقلاب عليه استطاعت المخابرات الأمريكية والبريطانية تدبيره في ١٩٥٣/٨/١٩م، انظر هوما كاتوزيان: مصدق والصراع على السلطة فى إيران، ترجمة الطيب الحصى، دار جداول للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١٤م.

فى إيران أن تفعل شيئًا لتأمين مركزها حتى لا تتعرض لمصير يُشبه مصير الأسرة الملكية فى العراق(١).

وقد شهدت العلاقات الإيرانية العراقية تدهورًا مطردًا بسبب الثورة العراقية، فمع قيام النظام الجمهوري القومي المعادي في العراق – من وجهة النظر الإيرانية– فقدت إيران حليفًا هامًا في نطاق حلف بغداد، ووجدت نفسها معرضة لخطر المشاكل الكردية في الجنوب الغربي والمشاكل العربية في الشمال الغربي، وأيقنت إيران أنه لم يعد هناك إمكانية للتوصل إلى أي تسوية مبكرة أو حل طويل الأمد بشأن النزاعات الحدودية بينها وبين العراق، أو أي تعاون في مسائل الري والحركة القبلية، وبذلك تكون إيران قد فقدت هذه الفرص الضئيلة أكثر من أي وقت مضى بشأن إمكانية التوصل إلى أي تسوية تكون أكثر موائمة في المسائل العالقة بين البلدين(٢).

وصل رد الفعل التركى والإيرانى إزاء الثورة فى العراق إلى حد الإعداد لاتخاذ إجراء عسكرى ضد العراق من أجل إجهاض الثورة، واستدعت تركيا قواتها المسلحة استعدادًا للهجوم على العراق، وقد رصدت العراق تحركات عسكرية تركية وإيرانية بالقرب من الحدود العراقية لكل منهما لغرض الإخلال بالأمن العام فى العراق، وعليه طلبت مديرية الأمن العام فى بغداد من متصرفية لواء الموصل مراقبة الحدود مراقبة دقيقة وتكليف ضباط أمن لهذ المهام، وبث العيون داخل حدود الدولتين وذلك لمعرفة التحركات العسكرية واتصالات سكان المناطق الحدودية من تركيا وإيران ومحاولات

(١) –F.R.U.S: ١٩٥٨-١٩٦٠, V. XII, No. ٢٤٧, Telegram from Embassy in Iran to department of state, Tehran , Augest ١٤ ,١٩٥٨, P. ٣٤٠.

(٢) مظفر عبد الله أمين: الصراع العربى الفارسى، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٣م، ص ٣٤٦.

جيوشهما التدخل فى الحدود العراقية[١].

ولأخذ الغطاء الدولى أخبرت تركيا الولايات المتحدة بالخطة العسكرية، وطلبت منها دعمًا جويًا، غير أن الولايات المتحدة وبالاتفاق مع بريطانيا لم تؤيد فكرة التدخل العسكرى للأسباب التالية [٢]:

١-استحالة الدفاع عن الموقف التركى والإيرانى أمام الرأى العام العالمى.

٢-احتمالية أن يؤدى التدخل العسكرى إلى توحيد الجبهة العراقية تحت القيادة الجديدة.

٣-أن الموقف الأفضل هو الانتظار ومراقبة التطورات وتعزيز الموارد داخل البلاد لصالح الغرب والتى من الممكن أن تؤدى فى المستقبل إلى إحداث تغيير معين، وضربت مثالاً على ذلك بحالة "مصدق فى إيران".

وقد هددت روسيا كل من إيران وتركيا بعدم التدخل فى المسألة العراقية، وبعثت برسالة تحذير لكلا البلدين كى يتخليا عن الخطة التى أعدت للهجوم على العراق، وقد أدى هذا التهديد بالإضافة إلى عدم تحمس الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة الغزو العسكرى إلى تراجع تركيا وإيران عن التدخل العسكرى فى المسألة العراقية مؤقتًا [٣].

ولدراسة مستجدات الأوضاع التى خلفتها الأحداث الأخيرة فى العراق اجتمع ممثلى دول حلف بغداد باستثناء العراق فى لندن، بتاريخ ٢٨ يوليو

---

(١) المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٢) خليل ابراهيم الزوبعى: العراق فى الوثائق البريطانية "١٩٥٨-١٩٥٩م" ترجمة عبد الوهاب القصاب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م، ص ٣٢ ؛ نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم الحربى: تاريخ الوزارات الجمهورية في العهد الجمهورى "١٩٥٨-١٩٦٨"، ج٢، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥م، ص٣٠٢.

(٣) الأهرام: عدد ٢٦١٥٩، ١٩٥٨/٧/٢٦م، ص ٢.

١٩٥٨م، واشتركت الولايات المتحدة فى هذا الاجتماع، وتعهدت بالدفاع عن دول حلف بغداد، وقد صدر بيان ختامى لهذا الاجتماع تضمن ما يلى[١]:

١-اطمئنان حكومات دول الميثاق الإقليمية بتعهدات الولايات المتحدة بالتزام مباشر تجاه دول الميثاق فى ترتيبات الأمن الجماعى والدفاع عنهم.

٢-قررت دول الميثاق الاعتراف بالنظام العراقى الجديد ووجوب تبنى سياسة (انتظر وراقب) بعد الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة، وإذا أظهرت الحكومة العراقية الرغبة فى استمرار عضويتها فى الميثاق فإن محادثات إضافية يجب أن تتم.

بعد استقرار أوضاع العراق وتطمينات الحكومة العراقية للدول المجاورة والصديقة، بدأ اعتراف العديد من دول العالم بالنظام الجديد فى العراق، وتحت هذه الضغوط الدولية عدلت إيران موقفها من الثورة، وفى ٣٠ يونيو ١٩٥٨م، اعترفت الحكومة الإيرانية بالنظام العراقى الجديد[٢].

على الرغم من اعتراف إيران بالنظام الجديد فى العراق، إلا أنها ظلت تنظر بعين الريبة والتخوف تجاه ذلك النظام، وعدت ذلك النظام امتدادًا للأنظمة الثورية التى جاءت إلى الحكم على أنقاض الأنظمة الملكية، وشعرت إيران بقلق كبير من ازدياد نفوذ الحركة الشيوعية فى العراق، وخشيت أيضًا من اتساع نفوذ الاتحاد السوفيتى فى المنطقة، ومما زاد من خوف الشاه من

(١) مؤيد الونداوى: وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ فى ملفات الحكومة البريطانية، ط١، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٩٠م، ص ٢٣٩.

(٢) - F.O. [٣٧١/١٣٤٢١٧-٠٠١٥], "Shah Of Iran Expresses Opinion On Recognising New Iraqi Regime" Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, July ٣١, ١٩٥٨.

الوضع فى العراق هو ظهور زعماء حزب توده –الحزب الشيوعى الإيرانى– فى العراق جنبًا إلى جنب مع قادة الأحزاب الشيوعية العربية(١).

شهدت المدة التى أعقبت الاعتراف الإيرانى بالعراق تطورًا فى العلاقات، حيث انعكست بعض الأحداث السياسية التى شهدتها الساحة العراقية على العلاقات العراقية الإيرانية، وتم التعبير عن هذا القلق الإيراني في تعليق لاذع في الصحافة الإيرانية، بالإضافة إلى بعض من الإثارة والتحريض من أجل اتخاذ إجراءات انتقامية ضد العراق.

فعلى سبيل المثال تسببت مزيد من التصريحات الإيرانية العدائية في نشوب الكثير من الغضب الذي جعل السلطات العراقية تصدر قرارًا فى ٢ أغسطس ١٩٥٨م، بإعادة تسمية الخليج الفارسي باسم "الخليج العربي" فى المكاتبات الرسمية الداخلية والدولية، وذلك إلى حد قطع الاتصالات في الخارج مع البلاد التي تستمر في استعمال الاسم القديم، وقدمت الحكومة الإيرانية عن طريق سفارتها في بغداد مذكرة احتجاج للسلطات العراقية عن هذا التصرف، كما قامت الصحافة الإيرانية بهجوم حاد علي رموز الثورة في بغداد، وإثارة مشاعر الجماهير الإيرانية ضد العراق، ولم تكتف بهذا بل هاجمت الجمهورية العربية المتحدة متهمة إياها بتحفيز حكومة العراق لاتخاذ هذه الخطوة(٢).

---

(١) هونة رستم فتاح: السياسة الأمريكية تجاه الحركة الشيوعية فى العراق ١٩٥٨–١٩٦٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٥م، ص ١١٠.

(٢) الأهرام: عدد ٢٦١٦٥، ١٩٥٨/٨/٢م، ص ١ ؛ جمال زكريا قاسم: العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث و الدراسات العربية ،١٩٩٣م، القاهرة، ص ١٤٣.

وفي ٩ نوفمبر ١٩٥٨م، طلب وزير الخارجية العراقي من القائم بالأعمال الإيراني في بغداد الحصول على بيان بخصوص رؤية حكومته للقضايا محل النزاع؛ وتساءلت صحيفة "كيهان" الإيرانية حول احتمالية أن تكون حكومة العراق جاهلة تمامًا لدرجة عدم درايتها بالقضية الإيرانية، أو أن هذا الموقف ليس سوى حيلة أخرى مملة من أجل تأجيل التوصل إلى أي تسوية بين الدولتين(١).

من ناحية أخرى لم يصدر أي رد فعل إيرانى حول قرار حكومة العراق في ١٨ نوفمبر ١٩٥٨م، بإلغاء القنصليات الأجنبية، باستثناء تلك الموجودة في بغداد والبصرة والقنصلية الإيرانية في كربلاء، على الرغم من أنه يوجد في إيران قنصليات عراقية في كرمانشاه وخرمشهر وعبادان بالإضافة إلى طهران (٢).

وعلى الرغم من أن الهدف الحقيقي لفكرة غلق القنصليات في العراق قد يكون توقع توسيع التمثيل الروسي والجمهورية العربية المتحدة لدى العراق، إلا أن الحكومة الإيرانية قررت الإذعان لتصفية مكاتب القنصليات الخاصة بها في السليمانية والموصل والنجف، ولكنها أوضحت في نفس الوقت أن غياب القنصلية الإيرانية في السليمانية سوف يتسبب في صعوبات لكل من الحكومتين، وخاصة للعراقيين في أوقات الهجرة نصف السنوية للقبائل الكردية بين العراق وإيران، ومع ذلك أعلنت إيران أن هذا القرار قد أكد الانطباع

(١) F.O. [٣٧١/١٣٣١١٣], No. ٥٢٦, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, November ١١, ١٩٥٨.

(٢) Ibid: No. ٧٥٦, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, November ٢٠, ١٩٥٨.

القائم حول تلك السياسات التي لا تراعي الجيرة من الجانب العراقي، وقد ترد الحكومة الإيرانية بالمثل (١).

كان عدد العراقيين فى إيران حسب إحصاء عام ١٩٥٧م، هو "٢٧٤٨" شخصًا، ومعظمهم كانوا مقيمين فى الأحواز ويعملون فى الزراعة والتجارة، فى حين بلغ عدد الجالية الإيرانية فى العراق حوالى ١٢.٠٠٠ إيرانى فى عام ١٩٥٨م، وكان هذا العدد مبعث قلق للحكومة العراقية، حيث خشيت أن تستغله إيران فى إثارة أعمال الفوضى وترويج الشائعات ووضع العراقيل أمام الحكومة العراقية الجديدة، هذا بالإضافة إلى الزوار من إيران الذين يزورون العراق كل عام بقصد زيارة العتبات المقدسة، والذين بلغ عددهم فى عام ١٩٥٨م حوالى (٤٧٣٧٩) شخصًا، وكانت لزيارتهم فوائد مادية للعراق، إلا أن توتر العلاقات بين البلدين دفع بالحكومة الإيرانية إلى منع سفر الزوار الإيرانيين إلى العراق، الأمر الذي أثر على اقتصاديات العراق ودفع بالحكومة العراقية إلى توجيه مذكرة إلى الحكومة الإيرانية تتضمن "إذا لم ترفع إيران هذه القيود خلال مدة معقولة فإن الحكومة العراقية ستضطر لوضع قيود مشابهة تجاه إيران في الحقلين الاقتصادي والتجاري" (٢).

ومع ذلك فإن الحكومة الإيرانية لم تشجع الزوار الإيرانيين على زيارة العتبات المقدسة في العراق، وأشارت بعض الصحف الإيرانية إلى احتمال

(١) Ibid.

(٢) قحطان أحمد سليمان : السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨م إلى ٨ شباط ١٩٦٣م، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ص ٣٢٨-٣٢٩

صدور فتاوى من رجال الدين بمنع مثل هذه الزيارات [١].

أرجعت الحكومة الإيرانية هذا القرار لازدياد الدعاية المضادة لإيران، والموجهة من راديو بغداد، فعلى الرغم من الاعتراف الإيراني بالحكومة العراقية الجديدة، إلا أن ذلك لم يمنع "عبد السلام عارف*" من مهاجمة إيران في إحدى خطبه قائلاً: إنه على الشعب الإيرانى أن يخرج من غفلته للانتفاضة على حكامه، وشجع الإيرانيين للقيام بثورة مشابهة للثورة العراقية، فترك ذلك أثرًا سيئًا على الحكومة الإيرانية؛ مما جعل العلاقات بين البلدين تنحو منحى جديدًا فى تبادل الإتهامات، وأرسلت إيران احتجاجًا شديد اللهجة إلى الحكومة العراقية لوقف الدعاية المغرضة ضد إيران والتى تهدف إلى إثارة القلاقل والإضطرابات فى الوضع الداخلى الإيرانى [٢].

لم تكتف إيران بذلك فحسب بل ظل السافاك –جهاز الأمن الإيرانى– يترقب العائدين إلى إيران من العراق، ويتابعهم عن كثب خوفاً من تسرب الأفكار الثورية إلى إيران مع العائدين من العراق[٣].

ونتيجة لتراكم الخلافات بين البلدين لم يصل إلى العراق أى زائر إيرانى

---

(١) عبد النافع محمود: ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٧١.

* ولد في عام ١٩٢١م، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في حكومة عبد الكريم قاسم بعد الثورة العراقية، أصبح رئيس الجمهورية في عام ١٩٦٣م، قتل في حادث تحطم مروحية في منطقة البصرة عام ١٩٦٦م، انظر أحمد فوزى: عبد السلام محمد عارف سيرته ومحاكمته، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٩م، ص ص ١١١–١٢١.

(٢) الأهرام: عدد ٢٦٢٩٥، ١٩٥٨/١٢/١٠م، ص ٢.

(٣) F.O. [٣٧١/١٤٠٦٨٣-٠٠٨٨], "Iranian Policy Towards Iraqi Kurdistan", from Tehren to Foreign Office, June ٨, ١٩٦٠.

فى عام ١٩٥٩م، وفى الأعوام "١٩٦٠م، ١٩٦١م،١٩٦٢م" كان عددهم على التوالى (١٥٢) و(١١٧٠) و(٨٤٤٩) زائر(١).

مع بداية عام ١٩٥٩م، بدأت السياسة الخارجية لـ "عبد الكريم قاسم" تتسم بعدم الثبات والسير فى نهج واضح، حيث وجد "قاسم" نفسه بأنه لم يعاد "عبد الناصر" وحده، وإنما شمل جيرانه تركيا وإيران، عندما أقام علاقات مع الاتحاد السوفيتى، إضافة إلى ضغوط الشيوعيين والوحدويين وغيرهم من فئات الوطنيين، واتهامهم لـ "عبد الكريم قاسم" بولائه للغرب، كل هذا أدى إلى إنسحابه من حلف بغداد فى يوم ٢٤/٣/ ١٩٥٩م(٢).

ومنذ انسحاب العراق من حلف بغداد بدأ التوتر يزداد بين الشاه وعبد الكريم قاسم، إلى درجة أنه كان يلقى كلمات تسىء إلى الشاه ويتهمه بالاستعمار ويشن حربًا إعلامية ضد إيران(٣).

دفع خوف الشاه من خطورة ظهور الحركة الشيوعية فى العراق على نظامه، إلى طلب المساعدة والدعم الأمريكى العسكرى لبلاده، ضد أى تهديد عسكرى خارجى محتمل سواء كان من الاتحاد السوفيتى أو من النظام الجديد فى العراق، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقية عسكرية دفاعية مع إيران فى مايو ١٩٥٩م(٤).

تعهدت الولايات المتحدة من خلال هذه الاتفاقية بتوفير كافة الظروف الملائمة من أجل إشراك إيران الكامل فى النشاطات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط، وقد هيأت الولايات المتحدة لهذا الهدف إعداد بعض القواعد

(١) قحطان أحمد سليمان: السياسة الخارجية العراقية، سبق ذكره، ص ٣٢٣.

(٢) محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية فى عهد الأسرة المازندارية ١٩٢١-١٩٧١م، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ص ٣١٣-٣١٤.

(٣) مجيد خدورى: العراق الجمهورى: الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤م، ص ٢٤٦.

(٤) روح الله رمضانى: سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣م، ترجمة على حسين فياض و عبد المجيد حميد جودى، دن، البصرة، ١٩٨٤م، ص ٣٠٤.

العسكرية الإيرانية لاستخدامها قواعد للقوات الأمريكية، كما تم إرسال الكثير من الخبراء الأمريكيين إلى المناطق الشمالية من إيران، وإلى المناطق القريبة من الحدود الإيرانية العراقية بهدف مراقبة المناطق الحدودية مع الاتحاد السوفيتى والعراق، والتحسب لأى تحرك شيوعى معادى فى المنطقة(١).

ولأجل مستجدات الأحداث فى العراق وخصوصًا بعد انسحاب العراق من حلف بغداد، وضعت إيران خطة عسكرية عرفت باسم "الخطة الخضراء" أقرت بموجبها القضاء على الحكم الجمهورى فى العراق من خلال انقلاب عسكرى يتم تحت إشراف جهاز السافاك، وكانت مهمة جهاز السافاك الرئيسية تقوم على تأليب رجال العهد الملكى وإثارة زعماء الشيعة العراقيين ضد الحكومة العراقية، إلا أن الجهود التى بذلها جهاز السافاك لم تثمر عن شىء، ذلك لأن "عبد الكريم قاسم" تقرب من الشيعة ونجح فى كسب ودهم، أما ما يخص أنصار الملكية فقد كانت تعانى من التفكك والتشرزم نتيجة التصفية الدموية التى تعرض لها أفراد العائلة المالكة على أيدى رجال الثورة، وهروب عدد كبير من مؤيدى الثورة إلى خارج العراق(٢).

وقد لجأ إلى إيران عدد من أعوان العهد الملكى من الأكراد عقب الثورة، وخلال أعمال العنف التى سادت العراق بعد حركة "الشواف*" غادرت أعداد

(١) هونة رستم فتاح: السياسة الأمريكية تجاه الحركة الشيوعية فى العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، سبق ذكره، ص ١١٠.

(٢) - F.O. [٣٧١/١٤١٠٤٢], No. ١٦٨٥, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, October ١٥, ١٩٥٩.

* من مواليد عام ١٩١٦م، انضم لتنظيم الضباط الأحرار في العراق عام ١٩٥٣م، وبعد نجاح الثورة في العراق ١٩٥٨م، عين حاكمًا عسكريًا عامًا، ثم آمرًا لحامية الموصل، اشتد الخلاف بينه وبين عبد الكريم قاسم لاختلاف أفكارهما في تطبيق مبادىء الثورة، فتمرد عليه وأعلن الانتفاضة في مارس ١٩٥٩م، ولكنها جوبهت بالقوة العسكرية ولم تنجح انتفاضته وتوفى في العام نفسه؛ انظر حميد المطيعى: موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج٢، الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٦م، ص ١٥٦.

أخرى من الأغوات والإقطاعيين العراق إلى إيران، وأقامت لهم سلطات الحدود الإيرانية معسكرات خاصة بهم وزودتهم بالأسلحة واتخذت منهم أداة دعائية ضد العراق، وقدر عددهم بخمسة آلاف لاجيء، وقدرها البعض بعشرين ألف لاجيء(١).

أدى إعتراف إيران رسميًا بإسرائيل في ١٩٦٠/٧/٢٦م، إلى ردود فعل قوية في العراق على المستوى الرسمى والشعبى، حيث شجبت الحكومة العراقية هذا الشكل الجديد من التقارب بين إيران وإسرائيل؛ لأن إيران دولة مسلمة بغض النظر عن الخلافات العراقية الإيرانية، واعترافها بإسرائيل يتناقض مع ما تمليه روابط الدين والتاريخ، كما استنكر الرأى العام العراقى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، أيضًا شنت الصحافة العراقية حملات شديدة على حكومة الشاه لنفس السبب، ومع ذلك لم يمنع هذا الرفض العربى من إستمرار إيران في علاقتها مع إسرائيل(٢).

وهكذا لم تظهر تلك العلاقات العراقية الإيرانية غير الودية أي إشارة للتحسن على الإطلاق، ففضلاً عن مسألة التعاون، بدا أيضًا أن احتمالات استعادة التوافق بعيدة في ظل هذه الظروف، وفي هذا السياق أخذت إيران تراقب المشهد العراقي المضطرب بقلق ونفور متزايد، وتبحث كافة الوسائل المتاحة لاتخاذ التدابير المضادة، وبالإضافة إلى الاختراق السوفيتي في أفغانستان في الشرق، أيقن الإيرانيون أن هناك تهديد مماثل – إن لم يكن أكثر خطورة – في الغرب؛ ولذلك أخذوا يلقون باللوم على القومية العربية والرئيس "عبد الناصر"، ووصفته إيران بأنه يمثل الأداة البديهية للكرملين في الشرق

(١)– قحطان أحمد سليمان: السياسة الخارجية العراقية، سبق ذكره، ص ٣٤٠.

(٢)– نورى عبد الحميد العانى: تاريخ الوزارات العراقية فى العهد الجمهورى، سبق ذكره، ص ص١٦٢–١٦٣؛ موشيه اليعازر: العلاقات السرية بين إيران وإسرائيل فى عهد محمد رضا بهلوى، ترجمة دار الجليل للترجمة والنشر، عمان، ٢٠٠٠م، ص ١٢٩.

الأوسط، ورأت الصحافة الإيرانية أن الحماية من الضغط المصري هي أمر مطلوب على حساب نمو التأثير الشيوعي في العراق(١).

وفي هذا السياق شكلت الاضطرابات في "بغداد" مؤشرًا مقلقًا للغاية بشأن مخاطر عدم الاستقرار في دولة مجاورة، وقد أدى اعتقال "عبد السلام عارف"، والمعروف في إيران كأحد أبرز الشخصيات القومية العربية العدوانية بشدة، إلى شيوع حالة من الرضا فى إيران، ومع ذلك تم متابعة التطور فى العلاقة بين "عبد الكريم قاسم" مع الشيوعيين والأكراد بقلق بالغ(٢).

٢- إيران والقضية الكردية فى العراق ١٩٥٨-١٩٦٣م.

شهد تاريخ الأكراد والعراق بعد قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م، انقسامًا بين مرحلتين مهمتين بالنسبة لكل من الأكراد والعراق، فقد شهدت الأعوام التى تلت عام ١٩٥٨م، تباينًا حادًا بين فترة علاقات ودية وتعاون بين "عبد الكريم قاسم" لم تستمر أكثر من عامين، أعقبتها فترة خلافات جذرية أدت إلى صدام قوى انتهى بثورة أو تمرد كردى فى عام ١٩٦١م، فى شمال العراق، وكانت لكل فترة أسبابها (٣).

(١) F.O. [٣٧١/١٧٠٣٨٤-٠٠١], No. ١٨١, from Tehren to Foreign Office, "Iranian Government Concerned Over Iraqi Relations With Egypt", February ٢٥, ١٩٦٣.

(٢) F.O. [٣٧١/١٧٠٣٨٤-٠٠١], No. ١٨١, from Tehren to Foreign Office, "Iranian Government Concerned Over Iraqi Relations With Egypt", February ٢٥, ١٩٦٣.

(٣) سمر فضلاً عبد الحميد: أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥م، ص ص ١٣٣-١٣٥.

أولاً: موقف إيران من تطور الحركة القومية الكردية فى العراق فى ظل مستجدات ما بعد الثورة.

شجع الطابع المعادى للاستعمار الذى اتسمت به الثورة العراقية على تأييد جماهير الكرد للثورة ولقائدها "عبد الكريم قاسم"، واستبشر الكرد بهذه الثورة، إذ خرجت جماهير كردستان العراق فى اليوم الأول من قيام الثورة فى مظاهرات حاشدة تحت قيادة الحزب الوطنى الكردستانى* لمساندة الثورة وتأييدها في السليمانية وكركوك وأربيل ودهوك وزاخو وكويسنجق [١].

حاول النظام الثورى الجديد فى العراق فى بداية حكمه أن يتفادى أى خطر أو معارضة تعرض مسيرته للارتباك؛ لذا أوجد نوعًا من الانفتاح النسبى على جميع القوى السياسية والشعبية، ولاسيما ما يتعلق بالأكراد، وبدوره أكد "عبد الكريم قاسم" على الأخوة الكردية وأشار إلى ضرورة الاعتراف بالحقوق القومية للكرد، ومن جانبها حاولت الحكومة الجديدة جذب الفئات والقوى السياسية كافة إلى جانبها ومن بينهم الكرد بطبيعة الحال، إذ قامت بمجموعة خطوات أحادية منها اختيار شخصين كرديين مستقلين فى التشكيلة الوزارية الجديدة، وهما "محمد صالح محمود" وزيرًا للصحة، و "مصطفى على" وزيرًا للعدل[٢].

---

* تأسس الحزب في العراق اقتباسًا وتأثرًا بنظيره الحزب الديمقراطى في إيران في ١٦ أغسطس ١٩٤٦م، دعا الحزب إلى تأسيس ديمقراطية شعبية في العراق والتمتع بالحكم الذاتى للشعب الكردى ضمن الجمهورية العراقية، كما دعا إلى تأميم النفط والثروة النفطية. انظر محمود رزوق أحمد: الحركة الكردية فى العراق دور البارزانيين فى طريق الحكم الذاتى ١٩١٨-١٩٦٨م، المعتز للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٤م، ص ١٤٤.

(١) تلار على أمين: موقف تركيا من القضية الكردية فى العراق ١٩٣٧-١٩٧٥م، سبق ذكره، ص ٢٢٠.

(٢) عبد الفتاح على يحيى: وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية ملاحظات تاريخية ودراسات أولية، ط١، مؤسسة موكريانى للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١م، ص ٦٨.

وفى محاولة لكسب تأييد الأكراد أصدرت الحكومة أمرًا بالإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين الكرد، وبادر "عبد الكريم قاسم" إلى إصدار العفو عن البارزانيين عما قاموا به من أعمال، وشمل العفو "مصطفى البارزانى*" ورفاقه، وقامت الحكومة العراقية بتسهيل عودة البارزانيين من الاتحاد السوفيتى إلى العراق، وسمحت للبارزانى بممارسة النشاط السياسى فى شتى أرجاء العراق (١).

وقد ترجمت الحقوق الكردية فى الدستور العراقى الجديد، الذى أقر لأول مرة فى تاريخ الدساتير العراقية بشراكة العرب والكرد، حيث نص فى مادته الثالثة على أن "يقوم الكيان العراقى على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويُعد العرب والكرد شركاء فى هذا الوطن، ويقر هذا الدستور حقوقهم ضمن الوحدة العراقية"، وعد هذا الدستور اعترافًا بالكرد بأنهم قومية لها وزنها وثقلها السياسى فى العراق، وشكل نقلة نوعية فى العلاقة بين الأكراد والحكومة المركزية الجديدة فى بغداد(٢).

---

* الملا مصطفى البارزانى (١٩٠٣-١٩٧٩م) زعيم كردى من كردستان الجنوبية في شمال العراق، خدم كرئيس أركان الجيش في أول دولة كردية في (مهاباد) في إيران عام ١٩٤٥م، وبعد انهيار جمهورية مهاباد توجه إلى الاتحاد السوفيتى وبقى هناك إلى وقت أن قامت الثورة في العراق ١٩٥٨م. انظر عبد الفتاح على يحيى: ملا مصطفى البارزانى قائد الثورة وملهمها، منشورات مركز الأبحاث العلمية والدراسات الكردية، جامعة دهوك، دهوك، ٢٠١٢م، ص ٣٥.

(١)- سعد ناجى جواد: الأقلية الكردية فى سوريا، مركز دراسات العالم الثالث بوزارة التعليم العالى والبحث العلمى، بغداد، ١٩٨٨م، ص ٣٧ ؛ صلاح الخرسان: التيارات السياسية فى كردستان العراق، قراءة فى ملفات الحركات والأحزاب الكردية فى العراق ١٩٤٦-٢٠٠١م، مؤسسة البلاغ، بيروت ٢٠٠١م، ص ٧٢.

(٢) Tim Niblok, Iraq: The contemporary state, Croom Helm ltd., London, ١٩٨٢. P. ٩.

صالح جواد كاظم: النظام الدستورى فى العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٢٤.

وبذلك يُمكن القول بأن الثورة العراقية اتبعت خطًا أكثر تسامحًا مع الأكراد عن النظام الملكى، والذى استخدم سياسة القهر والنفى لإقصاء الأكراد عن حلمهم فى إقامة حكم ذاتى.

أثار عودة "مصطفى البارزانى" الشعور القومى لدى الكرد فى تركيا وإيران، والتفت الجماهير حوله وأصبحوا أكثر نشاطًا، واستعدادًا للعمل النضالى، كما شهدت الحركة الكردية فى إيران نشاطًا ملحوظًا فى المجال السياسى، حيث وفدت كثير من الأحزاب الكردية المستقرة فى إيران إلى البارزانى لتتلقى الدعم، وأصدر الأكراد المعارضون لحكم الشاه فى إيران صحيفة أسبوعية سرية باسم " كردستان"، كما شكلوا عددًا من المنظمات السرية؛ لمناهضة الاستبداد الإيرانى في حق أكراد إيران(١).

امتدح "مصطفى البارزانى" نضال الشعوب ضد المستعمرين ودعا الكرد فى تركيا وإيران إلى مطالبة حكوماتهم بمنح الكرد الحقوق نفسها التى يتمتع بها أبناء جلدتهم فى العراق فى ظل الحكومة الجديدة، إلا أن إيران كان لها رأى آخر حيث أشارت إلى أنها غير مقتنعة بأن العراق سيمنح الأكراد الحكم الذاتى (٢).

وتطبيقًا لهذه القناعة قامت الحكومة الإيرانية بتحركات ميدانية ضد الحركة الكردية وقادتها في إيران، فقد اعتقل الشاه زعماء الحركة الكردية في إيران، وطارد أعضاء الأحزاب الكردية، وقامت حملة قمعية شديدة ضد أكراد إيران، حيث شنت إيران حملة قتل وتهجير واسعة ضد الأكراد، وقد شملت الحملة

(١) – Tomas Bois: The Kurds, Translated by W. M Welland, Published by Khayat Book, Beirut, ١٩٦٦, P. ١٥٣.

(٢) سعد ناجى جواد: الأقلية الكردية فى سوريا، سبق ذكره، ص ٣٧.

المناطق المتاخمة للاتحاد السوفيتى ومناطق "خانقين" –داخل الحدود العراقية– ، واعتقل على أسرها ٦٠٠ شخص، وشرد أكثر من ألف شخص آخرين، كما لجأ إلى العراق أكثر من مائة شخص، ونهبت العصابات الأمنية الإيرانية مساكن المهجرين بالقوة وأخذت البعض كرهائن؛ وذلك من أجل كسر شوكة حكومة بغداد التى تحتضن الرموز الكردية، وللعائد من موسكو "مصطفى البارزانى"(١) .

شكلت عودة البارزانى ونشاطاته هاجسًا أمنيًا وسياسيًا لدى الحكومة الإيرانية، وعدت رجوعه خطرًا حقيقيًا عليها، كما حاولت القوى الاستعمارية خلق بلبلة ونشر أفكار دعائية، إذ عدت رجوع الأكراد إلى وطنهم مؤامرة شيوعية مُعدة لتستخدم ضد تركيا وإيران، واستمرت فى تشويه الحقائق بمختلف الطرق والوسائل، وعدت الحدث نوعًا من التدخل السوفيتى فى المنطقة، وبداية لانفصال كردستان عن العراق (٢).

لقى هذا الطرح استجابة من إيران حيث أشار الجنرال "بختيارى" –نائب رئيس الوزراء ورئيس جهاز السافاك الإيرانى– فى حديثه مع وزير خارجية بريطانيا إلى تخوف إيران من احتمال قيام الجمهورية العربية المتحدة بتأسيس دولة كردية؛ وذلك من أجل إقامة جسر برى بينها وبين الاتحاد السوفيتى، الأمر الذى دفع بالسفير البريطانى فى طهران إلى التعبير عن استغرابه من

(١) –Saad Jawad: Iraq and the Kurdish Question ١٩٥٨ – ١٩٧٠, "Political Studies of the Middle East" Ithaca Press, London, ١٩٨١, P. ٢

(٢)– كاوس قفطان: الحركة القومية التحررية الكردية فى كوردستان العراق ١٩٥٨–١٩٦٤م، وزارة الثقافة بحكومة إقليم كوردستان، السليمانية، ٢٠٠٤م، ص ص ٩٠–٩٣.

موقف تركيا وإيران وعدم تحركهما نحو كردستان لتقسيمها بينهما(١).

وقد عقد رئيس الوزراء التركى "عدنان مندريس" و"محمد رضا" شاه إيران اجتماعًا ثنائيًا واتفقا فيه على القيام بحملة عسكرية مشتركة ضد العراق وتقسيم كردستان العراق بينهما، ولم تستطع الدولتان تنفيذ مخططهما بسبب استقرار أوضاع العراق وسياسته الداخلية، وخوفاً من أن تؤثر سياسة العراق فى وضع الكرد فى تركيا وإيران بدأت الدولتان بشن حملة دعائية وإطلاق التصريحات الملفقة حول زحف جيوش كردية تحاول احتلال بغداد، وكان الهدف من هذه الحملات الدعائية الملفقة هو إقناع الرأى العام العالمى بوجود خطر كردى يستوجب تدخل الدول المجاورة للعراق "تركيا وإيران"(٢).

كما اشتدت الحملات الدعائية فى إيران ضد عودة المنفيين الكرد إلى وطنهم، إذ كانت إيران تعلم أن رجوع هؤلاء البرازانيين يعنى تنشيط الحركة الكردية من جديد داخل العراق وعلى حدودها، وظلت تراقب وضع الكرد فى العراق بوصفه إجراءً أمنيًا، وحشدت فرقة من جنودها على مراكز الحدود ومخافرها لمنع اتصال الكرد فى إيران مع الكرد داخل العراق؛ وذلك للحيلولة من دون انتشار الأفكار القومية والتحررية فى كردستان إيران (٣).

وقامت إيران بافتتاح عدة محطات إذاعية بثت باللغة الكردية فى إيران،

---

(١)- وليد حمدى: الكرد وكردستان فى الوثائق البريطانية دراسة تاريخية وثائقية، مطابع سجل العرب، لندن، ١٩٩٢م، ص ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٢) F.O. [٣٧١/١٣٤٢٥٥], No. ١٨٥, Telegram from Istanbul to Foreign Office, July ١٨, ١٩٥٨.

(٣) Rouhollah K. Ramazani: Iran's foreign policy (١٩٤١ – ١٩٧٣) Astudy of Foreign Policy in Modernizing Nations, Virginia, ١٩٧٥, P. ٤٠١.

وكذلك صدرت جريدة باسم كردستان، كما أجازت إيران عدة صحف كردية كان الهدف منها بث الدعايات ضد الجمهورية العراقية ومكتسباتها، وإبعاد المثقفين الكرد فى كردستان إيران عن تأثير منشورات الحركة الكردية فى كردستان العراق (١).

وفى محاولة لمغازلة الأكراد وجذبهم حول السياسة الإيرانية أعلن الشاه أن الأكراد أينما كانوا خارج إيران يعتبرون إيرانيين ولغتهم هى الفارسية، وأضاف بأنه إذا طالب الكرد خارج إيران بالاتحاد مع إيران فإن ذلك سيكون موضع ترحيب من الحكومة الإيرانية (٢).

وما كان ذلك إلا لتخوف إيران من تأثر الكرد فى إيران بالامتيازات التى حصل عليها الكرد فى العراق فى ظل النظام الجديد، هذا فضلا عن قلق الشاه من استثمار الرئيس "جمال عبد الناصر" للأكراد على حساب إيران عندما وجه إذاعة صوت العرب لتبث إذاعة كردية باللغة الكردية ضمن قسم الإذاعات الموجهة لتتناول أحداث الشرق الأوسط وطموحات الأكراد فى تحقيق ذاتهم، وهى بدورها فضحت إدعاءات إيران، ومقدار الإهمال والتخلف الذى وصل إليه حال الكرد فى إيران (٣).

لم تكتف إيران بهذه المناورات السياسية بل بدأت بالتخطيط مع تركيا وبعض العائلات التركمانية بتسليح بعض رؤساء العشائر من كردستان العراق والذين كانوا موالين للنظام الملكى وسندًا له فى كردستان؛ للوقوف ضد النظام الجديد.

---

(١) محمود رزوق أحمد: الحركة الكردية فى العراق، سبق ذكره، ص ١٥٣.

(٢) محمود الدرة: القضية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦م، ص ٤٠٤.

(٣) محمود رزوق أحمد: الحركة الكردية فى العراق، سبق ذكره، ص ١٥٠.

ووقع اختيار الدولتين على الشيخ "رشيد لولان*" -الزعيم الروحى لعشيرة البرادوست والتى اشتهرت بعدائها للبرازانيين وموالاتها للحكومة فى العهد الملكى- للقيام بعمل مناوىء ضد "عبد الكريم قاسم" وحلفائه البارزانيين، وتمكن "لولان" من الحصول على العتاد والأسلحة من إيران وآوى ضباطاً إيرانيين وأتراكاً يلبسون الملابس الكردية فى بيته لتدريب أتباعه على أساليب حرب العصابات(١).

بدأ تمرد "رشيد لولان" فى مارس عام ١٩٥٩م، حيث قام أتباعه بمحاصرة مركز "سيده كان"، إلا أن الحكومة العراقية طلبت من "مصطفى البارزانى" حسم الموقف، وتم القضاء على هذا التمرد خلال يومين، وهرب "لولان" ومن معه إلى إيران(٢).

انعكس دور الكرد على الجو السياسى السائد فى العراق، وقد أصيبت الدوائر والأوساط الدبلوماسية الإيرانية والتركية بالقلق من التطورات والمستجدات الجديدة وسياسات النظام الجديدة تجاه الكرد فى العراق، وراقبت الدولتان أوضاع العراق بدقة، ولاحظتا نهوض الحركة الوطنية والديمقراطية

* ولد في منطقة براد وست محافظة أربيل، وسكن في قرية سيدة كان، له العديد من المريدين في كردستان تركيا وإيران، وقف ضد ثورات البارزانين بجانب الحكومة الملكية، ثم وقف ضد الحكومة الجديدة وضد الإصلاح الزراعى وسلطة البارزانيين؛ انظر دانا ادمز شمدت: رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة جرجيس فتح الله، ط٢، دار تاراس، أربيل، ١٩٩٩م، ص ١٢٨.

(١) صلاح الدين الخرسان: التيارات السياسية فى كردستان العراق، سبق ذكره، ص ص ٢٦٢-٢٦٧.

(٢) خليل إبراهيم حسين: موسوعة ١٤ تموز الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وحلفائهم والقوميين، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨م، ص ص ١٩٧-١٩٨.

فى كردستان العراق، وكان ذلك مصدر قلق لهما، وحاولت الدولتان إحداث التوتر واستغلال الاختلافات العرقية فى العراق، وذلك بدفع تيارات متطرفة بهدف إثارة الفتنة بين أبناء الشعب العراقى الواحد(١).

وكان تولى الكرد لعدة مناصب فى مدينة "كركوك" الغنية بالنفط سببًا آخرًا لازدراء تركيا ومخاوفها، فضلاً عن الدور الناشط للشيوعيين الكرد فى المدينة، إذ رأت فيه تركيا خطرًا يهدد الهيمنة التركمانية فى كركوك، بعد أن اتخذ التنافس بين الكرد والتركمان– الأتراك الوافدين إلى العراق– شكلاً سياسيًا مميزًا بعد تأسيس الجمعيات والمنظمات والنقابات، حيث انضم معظم الكرد إليها، أما التركمان فقد تجمعوا تحت الراية القومية التركمانية التى كانت تدعمها تركيا، مما زاد من توتر العلاقة بين الطرفين داخل مدينة كركوك وفسح المجال أمام التدخلات الخارجية، وبدأ الإفراط فى المبالغة فى إثارة النعرات القومية بين مكونات الشعب العراقى(٢).

أصبح الوضع شديد التوتر فى ظل هذه الأجواء، خصوصًا بعد أن حاولت القوى الخارجية تسخيرها لأغراضهم بعد أن قام أصحاب النفوذ فى العهد الملكى بنشر الخوف فى قلوب الكرد من التركمان، وفى الوقت نفسه ينشرون الافتراءات فى صفوف التركمان ضد الكرد والعرب، وقد ضاعف من أسباب التوتر ضعف الانضباط وانتشار الفوضى وتلاشى نفوذ الدولة أمام نفوذ

(١) جبار قادر: قضايا كردية معاصرة، كركوك، الأنفال، الكرد وتركيا، دار تاراس، أربيل، ٢٠٠٦م، ص ص ٦٤–٦٥.

(٢) تلار على أمين: موقف تركيا من القضية الكردية فى العراق ١٩٣٧–١٩٧٥م، سبق ذكره، ص ٢٥١.

الأحزاب ولاسيما الحزب الشيوعى العراقى[١].

وشرعت تركيا فى نشر أخبار ملفقة عن الأوضاع المزرية للأقلية التركمانية فى كركوك بهدف إثارة الفتنة وخلق جو سياسى مضطرب، ومنعًا لتفاقم الأوضاع وجهت العراق مذكرة استنكار إلى السفارة التركية ببغداد عبرت فيها عن استياءها من نشر أخبار ملفقة فى صحفها حول الأوضاع فى كركوك والتى تؤدى إلى تعكر علاقات البلدين، إلا أن هذه الإجراءات لم تحد من حوادث الشغب فى كركوك[٢].

وقد وقع التصادم الأول بين الكرد والتركمان فى كركوك فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٨م، حينما زار "مصطفى البارزانى" مدينة كركوك وحاول أحد الضباط التركمان اغتياله، إلا أن المحاولة فشلت ووقعت بعض الاشتباكات بين الطرفين، واستطاعت الحكومة العراقية أن تسيطر على الوضع، وألقت القبض على المشتبه بهم وأحالتهم إلى المحاكمة، وقد أشارت أصابع الاتهام إلى تركيا بأنها المحرض الأساسى وراء عملية الإغتيال[٣].

وقد وقع تصادم آخر بين الكرد والتركمان فى كركوك فى ١٤ يوليو ١٩٥٩م، وقت الاحتفال بالذكرى السنوية للثورة العراقية، وكانت حصيلة تلك

(١) فؤاد عارف: مذكرات فؤاد عارف، تقديم وتعليق كمال مظهر أحمد، دار آراس، أربيل،٢٠١١م، ص ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) عبد القادر عبد الرزاق أحمد: السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ١٩٥٨-١٩٦٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالى للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤م، ص ٣٠.

(٣) عزيز قادر الصمانجى: التاريخ السياسى لتركمان العراق، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٤٤.

المصادمات حسب التقارير الرسمية "٣١" قتيلاً، ثلاثة منهم من الكرد والباقى من التركمان، كما تمخضت نتائج محاكمة المتهمين عن صدور أحكام بالإعدام على "٢٨" شخصًا، بينهم أربعة من التركمان والآخرون من الكرد(١).

استغلت تركيا أحداث كركوك وشنت صحفها حملات شديدة على العراق، ونشرت كثير من الصحف التركية بأن ما يقارب من ٨٠٠ إلى ٩٠٠ شخص من التركمان قتلوا فى كركوك(٢).

ولم يكن دور إيران أقل من تركيا فى خلق العراقيل والمشاكل لحكومة عبد الكريم قاسم، فقامت السلطات الإيرانية بإلقاء المنشورات فى المناطق الحدودية تدعو فيها الكرد إلى التمرد ضد الجمهورية العراقية، فيما أكدت مديرية الاستخبارات العراقية أن ألف بندقية تم تهريبها عبر الحدود العراقية الإيرانية إلى العشائر الكردية فى كردستان العراق، بالإضافة إلى رصد مجموعة من الإيرانيين دخلوا العراق قبل فترة وجيزة من هذه الأحداث وبدون جوازات سفر، وثبت اشتراكهم مشاركة فعلية فى إندلاع فتنة كركوك، هذا فضلاً عن صحفها التى استمرت فى تحريف الحقائق بالمبالغة فى ذكر أعداد القتلى، وضرب اللحمة الوطنية بإشاعة أن فرقة عسكرية عراقية التحقت بالأكراد والشيوعيين وبدأت بقتل مؤيدى "عبد الكريم قاسم" من العرب(٣).

---

(١) سمير عبد الوهاب التكريتى: العلاقات العراقية التركية ١٩٥٨-١٩٦٨م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨م، ص ص ٩٦-٩٧.

(٢) طالب مشتاق: مذكرات سفير عراقى فى تركيا، ج٢، ١٩٥٨-١٩٦٥م، دار الكاتب العربى، بيروت، ١٩٦٩م، ص ٩٨.

(٣) عبد الفتاح على يحيى: التطورات السياسية الداخلية فى العراق ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣م، دار سبيريز، دهوك، ٢٠٠٧م، ص ص ١٠٤-١١٣.

منحت هذه الأحداث "عبد الكريم قاسم" فرصة لضرب الشيوعيين وإضعافهم، وقام بإقصائهم من المراكز الهامة فى الدولة، وبهذا فقد الكرد أهم حليف لهم يساند تطلعاتهم على الساحة السياسية، ومن ثم لم يتبق فى الساحة العراقية إلا الحركة التحررية الكردية بوصفها قوة ضاغطة على "عبد الكريم قاسم" وكأنه الخطر الوحيد على بقاء حكمه فى العراق، مما دفعه إلى إيجاد وسيلة لضربها وتصفيتها(١).

ثانيًا: موقف إيران من اندلاع الحركة الكردية المسلحة فى العراق ١٩٦١-١٩٦٣م.

خلقت الحركة الكردية المسلحة فى العراق فى سبتمبر عام ١٩٦١م، وضعًا جديدًا فى العلاقات بين إيران والعراق؛ بسبب وجود الخلافات الحدودية بينهما، ووجود عدد من الأكراد العراقيين اللاجئين إلى إيران، والخوف من تأثر أكراد إيران بهذه الأحداث، وقد راقبت إيران بدايات الحركة أملاً فى إضعاف الطرفين، وهذا ما أكدته الصحافة الإيرانية حيث أشارت إلى أن إيران ترى فى النزاع المسلح بين الأكراد وحكومة "عبد الكريم قاسم" خير وسيلة لإضعاف الطرفين مما يبعد عنها –حسب زعمها– خطر القومية المتنامى فى العراق من جهة، ويجعل "عبد الكريم قاسم" أقل خطرًا على جيرانه وأشد عزلة عن الشعب، بحيث يسهل إزاحته والتخلص من سياسته، والتى وصفتها بـ "المتقلبة الهوجاء" (٢).

(١) حنا بطاطو: العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٢٣٣.

(٢) ماجد عبد الرضا: المسألة الكردية فى العراق إلى عام ١٩٦١م، مكتبة بغداد، بغداد، ١٩٧٠م، ص ص ١١١-١١٢.

وقد كان لموقف الأكراد المؤيد للثورة العراقية، وقيام حكومة الثورة العراقية بعدد من الإصلاحات لصالح الحقوق القومية للكرد، من الأسباب المهمة فى عدم وجود اتصالات بين إيران والقيادة الكوردية فى العراق (١).

وكمحاولة لإبعاد الكرد فى إيران عن تأثيرات الحركة الكردية المسلحة فى العراق أغلقت إيران حدودها مع العراق، ومنعت التسلل من وإلى إيران، وحشدت قواتها على الحدود ورحلت اللاجئين العراقيين الأكراد إلى طهران؛ لاسيما وأن إيران تعد هذه المنطقة الحدودية مع العراق من أشد المناطق خطرًا على أمنها القومى، وكانت تخشى من حدوث أى تحرك كردى والاتصال بين الكرد فى العراق والكرد داخل إيران، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا المنع لم يكن ليطبق بشكل تام؛ وذلك بسبب اتساع مناطق الحدود بين البلدين والتى تبلغ ١٠٩٤كم(٢).

وبعد أن دخلت الثورة الكردية مرحلة جديدة، وحققت انتصارات متلاحقة على القوات العراقية خلال عام ١٩٦٢م، وعندما شعرت إيران بأنها فى موقف القوة، بعد إحكام الجيش الإيرانى سيطرته على المناطق الحدودية بينها وبين العراق، فكرت فى استخدام الحركة المسلحة لمصلحتها، ورأت أن استثمار هذه الحالة سيكون سلاحًا ذو حدين، فمن ناحية سيقلل من سيطرة العراق على الكرد وبالتالى سيخفف من تأثير كورد العراق فى أبناء جلدتهم فى إيران، ومن ناحية أخرى فإن تقديم العون والمساعدة لكورد العراق سيكون محل ترحيب وإطمئنان من قبل إخوانهم الكورد فى إيران، وبالتالى سيؤثر ذلك

(١) محمود رزوق أحمد: الحركة الكردية فى العراق، سبق ذكره، ص ص ١٩٠-١٩٥.

(٢) تامر كامل محمد: دراسة فى الأمن الخارجى للعراق واستراتيجية تحقيقه، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٥م، ص ١٥٨.

إيجابيًا فى الروح الوطنية لدى أبناء الكورد تجاه إيران(١).

ورأت إيران بأن الظروف مناسبة للضغط على العراق من خلال دعم القيادة الكوردية، فحاولت جاهدة استغلال الظروف المستجدة على الساحة العراقية وإقامة اتصالات مع الكورد بهدف استخدامها للضغط على العراق، ولهذا وطدت إيران اتصالاتها بالقيادة الكردية(٢).

مثلت هذه الظروف أرضًا خصبة لرجل المخابرات الإيرانى "عيسى سازمان" عندما التقى في كركوك بعضو المكتب السياسى للحزب الديمقراطى الكردستانى "عمر دبابة" لإبلاغه باستعداد إيران للتعاون مع القيادة الكردية ضد "عبد الكريم قاسم"، كما أبدى "سازمان" رغبة حكومته لاستقبال وفد قيادى كردى إلى طهران للتنسيق(٣).

فى الوقت الذى بدأت تراود "مصطفى البارزانى" فكرة توثيق العلاقات مع الأطراف الإقليمية والدولية التى تتخذ موقفًا عدائيًا من عبدالكريم قاسم، وقد وجد ضالته فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى إيران، انطلاقًا من حسابات

(١) جرجيس فتح الله: نظرات فى القومية العربية مدًا وجزرًا حتى العام ١٩٧٠م، ج٣، دار تاراس، أربيل، ٢٠٠٤م، ص ٢٢.

(٢) كمال مجيد: النفط والأكراد دراسة العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٧م، ص ٤٥؛ إدريس حسين رشيد: المواقف الإقليمية من القضية الكردية فى العراق ١٩١٩-١٩٧٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٤م، ص ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) سامى شورش: تنوع الكرد فى العراق مدخل إلى السياسة، دار تاراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٠م، ص ص ٩-١٣.

مصالحهما وأهداف خططهما [١].

وفي المقابل عرض البارزانى على الشاه عدم القيام بأي نشاط في الجانب الإيراني مقابل السماح له ولأتباعه بالحصول على المؤن والأرزاق والملجأ، وفتح الحدود أمامهم، وتحت ضغط الحكومة الأمريكية وافقت إيران على عرض البارزانى، بعد أن أجرت الحكومة الأمريكية مفاوضات سرية مع الحكومة الإيرانية لحملها على تأييد حركة الأكراد ومساعدتهم بالأسلحة[٢].

اقتصرت العلاقات بين قيادة الثورة الكردية وإيران فى بداية الأمر على الاهتمام بأمور إنسانية صرفة كمعالجة الجرحى فى مستشفياتها وتجهيز الثوار بالمواد الغذائية، ثم تعدى ذلك إلى فتح حدودها أمام الأكراد ومساعدة الثوار بالأسلحة، حيث صرح ناطق رسمى باسم الثوار بأن ٢٠% من الأسلحة تأتى عن طريق إيران، فضلاً عن مساعدة الثوار إعلاميًا عن طريق محطات الإذاعة الإيرانية[٣]، وكثيرًا ما دفع الشاه بقواته للتوغل داخل الحدود العراقية والتدخل لصالح البارزانى إما لفك حصار أو تدعيم هجوم[٤].

تطور التعاون بين الطرفين فقطع أشواطًا طويلة حتى وصل إلى الحد الذى بدأ فيه العسكريون الإيرانيون، والعناصر التابعة للسافاك يلازمون البارزانى فى غدواته وروحاته، وينتشرون فى جميع المناطق التى تقع تحت سيطرته، وازدادت هذه العلاقات تطورًا ورسوخًا بدخول إسرائيل طرفًا فيها، وكان أن أصبحت الأراضى الإيرانية ممرًا تعبر منه المساعدات الصهيونية

(١) فاضل البراك: مصطفى البارزانى الأسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ص ٢٣٦.

(٢) خليل إبراهيم حسين: موسوعة ١٤ تموز، سبق ذكره، ص ٨٨ ؛ على سنجارى: الحركة التحررية الكردية مواقف وآراء، مطبعة خه بات، دهوك، ١٩٧٩م، ص ٧١.

(٣) أدمون غريب: الحركة القومية الكردية، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣م، ص ٦٠.

(٤) محمود الدرة: القضية الكردية، سبق ذكره، ص ٤٥.

للبارزانى[١].

الأمر الذي دفع بالحكومة العراقية لتقديم عدد من مذكرات الاحتجاج الرسمية الى الحكومة الإيرانية للكف عن دعم الكرد وتقديم العون لهم [٢].

إلا أن هذه المذكرات لم تدفع إيران للتعاون مع العراق وايقاف دعمها للكرد بل على العكس من ذلك فإنها تظاهرت بجهلها بهذه الحركات، وعلل عبد الكريم قاسم مساعدات إيران للحركة الكردية بأن "ثورة العراق الاجتماعية قد بلغت حدود إيران البلد الغارق في الظلام.. ووصلت إليها جميع وسائل المدنية داخل سكان إيران المجاورون وإذا بهم يجدون الفرق في الحياة بين إيران والعراق، إن هذه المقارنة وحدها ستشعل فتيل الثورة الإيرانية وستقضي على قواعد الاستعمار البريطاني من جديد"[٣].

يتضح مما سبق أن ما حققته الثورة الكردية من إنجازات ومكاسب على الصعيدين السياسى والعسكرى عام ١٩٦٢م، كان دافعًا قويًا أمام إيران لتقوية الاتصالات بشكل متصاعد مع القيادة الكردية فى العراق، إذ تمكنت الثورة الكردية من الهيمنة على معظم أنحاء كردستان العراق وحققت انتصارات مهمة على القوات العراقية وباتت جميع نقاط الحدود الإيرانية العراقية وكذلك الحدود العراقية التركية تحت سيطرة الأكراد[٤].

---

(١) فاضل البراك: مصطفى البارزانى الأسطورة والحقيقة، سبق ذكره، ص ٢٣٨.

(٢) ادمون غريب: الحركة القومية الكردية، سبق ذكره، ص ٦١.

(٣) محمد أمين دوغان: الحقيقة كما رأيتها فى العراق، منشورات دار الشعب، بيروت، ١٩٦٢م، ص ١٧١.

(٤) تشارلز تريب: صفحات من تاريخ العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٥م ص ١٦٦ ؛ دانا أدمز شمدت: رحلة إلى رجال شجعان فى كردستان، سبق ذكره، ص ٣٦.

ومن ناحيتها واصلت الحكومة العراقية بفرض الخيار العسكرى على الحركة الكردية، والذى ألحق أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية والفوقية والبشرية فى كردستان إلى يوم ٢٨ فبراير وسقوط عبد الكريم قاسم(١).

٣- مشكلة شط العرب فى العلاقات الإيرانية العراقية:

شط العرب عبارة عن مجرى مائى واسع يلتقى فيه نهرى دجلة والفرات عند منطقة "كرمة علي" –المدخل الشمالى لمدينة البصرة– ويجريان معًا ليكونا نهرًا واحدًا يصب في الخليج العربى عند مدينة الفاو، ويفصل بين العراق وإيران، ويبلغ طوله من مدينة "القرنة" جنوبى العراق حتى مصبه في الخليج ٢٠٤ كم، وعرضه في بعض الأماكن ١٠٠٠ متر تقريبًا، وعند القرنة يبلغ ٤٠٠ مترًا، ويتفاوت عمق منتصفه عند البصرة بين ١١، ١٥ متر، وهو صالح لسير البواخر الكبيرة وخاصة وقت المد إلي البصرة؛ ولذا أصبحت البصرة ميناء العراق الوحيد على الشط، ويجري شط العرب في أراض عراقية لمسافة ١٠٢ كم حتى ميناء البصرة (٢).

وقد استطاعت إيران أن تحصل على مكاسب عديدة فى شط العرب، منها(٣):

١–الضفة الشرقية اليسرى من شط العرب والتي تعرف بـ "عربستان*"،

---

(١) أوريل دان: العراق فى عهد قاسم، سبق ذكره، ص ٣٩٠.

(٢) جاسم محمد الخلف: محاضرات فى جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ط٢، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦١م، ص ص ١٨٣–١٨٤؛ محسن عبد الصاحب المظفر: الحدود فى شط العرب، دراسة فى الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٥٤.

(٣) خالد يحيى العزى: مشكلة شط العرب فى ظل المعاهدات والقانون، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨٠م، ص ص ١٢٠–١٢٦.

* تقع عربستان إلى الجنوب الشرقى من العراق بين خطى عرض ٣٠، ٣٤ شمالاً، وخط طول ٤٦، ٥١ شرقاً، وتقدر مساحتها ١٣٩٠٠٠كم٢، ومن المدن الهامة بإقليم عربستان: الأحواز، الخفاجية، الفلاحية، ديزفول، شستر، ديزبول، خلف آباد، عبادان، المحمرة؛=

حيث نالتها بموجب معاهدة أرضروم الثانيـــة عـــام ١٨٤٧م ** فـــى العهـــد العثمانى.

٢-جزء من المياه الوطنية العراقية فى شط العرب بطـــول (٧,٢٥كـــم)، وبعرض خط وسط مجرى الماء، أمام مدينة المحمـــرة، حيـــث نالتـــه إيـــران بموجب محاضر لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤م *.

=انظر محمد أحمد عقلة: الحرب العراقية الإيرانية دراسة فى الجغرافية السياسية، الناشـــر المؤلف، ١٩٨٨م، ص ١١٥-١١٧

** عقدت هذه المعاهدة بين الدولة القاجارية في إيران والدولة العثمانية وبمشـــاركة مـــن الإنجليز والروس، بعد سلسلة من الحوادث الحدودية، وقد تضمنت هذة المعاهدة نقاط فـــي غاية الأهمية، فمن جهه سجلت المعاهدة تنازل إيران عن ادعاءاتها في مدينة السليمانية وما جاورها، وتعهدها بعدم التدخل في الشئون الداخلية لهذة المنطقة وعدم القيام بأي عمل مـــن شأنه المساس بسيادة الدولة العثمانية فيها، ومن جهة أخرى نصت المعاهدة= =على تنـــازل الدولة العثمانية من جانبها عن مدينة المحمرة (خرمشهر) وجزيرة خضر (عبادان) ومرسى المحمرة وميناءها وجميع الاراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب التي تسيطر عليها العشائر الخاضعة لإيران، وبقدر ما يخص الأمر منطقة شط العرب اتفـــق الطرفـــان على أن يسير خط الحدود مع الضفة الشرقية للنهر حتى البحر، وعلى أن يكـــون الشـــط= =بأكمله تابعًا للدولة العثمانية، دون أن ينقص ذلك من حق السفن الإيرانيـــة فـــي الملاحـــة بحرية كاملة في مياه الشط من نقطة معينة في الخليج العربي حتى نقطة اتصـــال البلـــدين البرية به. انظر جميل موسى النجار: معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة العثمانية وإيـــران، دراسة لعلاقات الدولتين خلال حقبة تبلور المعاهدة ١٨٤٣-١٨٤٨م، مجلة جامعة كركوك، عدد٢، مجلد٦، ٢٠١١م، ص ص ١٧-١٩.

* استمرت القلاقل في المنطقة حتى نهاية القرن الـــ ١٩، كنتيجة لاختلاف تفسير كـــل جانب لبنود معاهدة أرضروم الثانية، وضغطت بريطانيا وروسيا علـــى حكـــومتى فـــارس والدولة العثمانية من أجل استقرار المنطقة لتأمين مصالحهما فيها، إذ كانت روســـيا تبســـط نفوذها على شمال فارس، بينما سيطرت بريطانيا على جنوبها الذى ظهر فيه النفط، وأمكن التوصل عام ١٩١٣م، إلى اتفاق جديد وقع في الأستانة، سمى ببروتوكول الأستانة لتحديـــد الحدود العثمانية الفارسية، تنازلت الدولة العثمانية في هذا البروتوكول عن جزء من إقليمها في شط العرب أمام مرسى وميناء خرمشهر -وهو الاسم الذى أطلقته إيران على مدينـــة=

٣-جزء آخر من المياه الوطنية العراقية فى شط العرب بطول (٧,٧٥ كم)، أمام مدينة "عبادان" حيث نالته إيران بموجب معاهدة الحدود بين البلدين لعام ١٩٣٧م **.

٤- حصلت إيران على مكسب جديد حين أقرت معاهدة ١٩٣٧م، بأن شط العرب سيكون مفتوحًا لمرور السفن الحربية الإيرانية والسفن الأخرى غير التجارية والمستخدمة فى مصالح حكومية، حيث لم يكن للسفن الحربية الإيرانية الحق فى المرور بشط العرب من قبل، كما أقرت المعاهدة أن يتولى الجانبان إبرام اتفاقية خاصة بشأن تنظيم أمور الملاحة فى شط العرب، وأن الشط سيكون مفتوحًا لمرور السفن التجارية العائدة لجميع دول العالم على قدم المساواة وأن رسوم الملاحة ستدفع على أساس الحمولة وتكاليف صيانة وإدارة شط العرب (١).

وبهذا تم لإيران السيطرة علي معظم أجزاء الضفة الشرقية لشط العرب،

=المحمرة-، وقد تألفت لجنة رباعية مشتركة من مندوبين عن روسيا وبريطانيا والدولة العثمانية وإيران قامت بتثبيت الحدود على الطبيعة، وقد أكملت هذه اللجنة أعمالها في عام ١٩١٤م، ونظمت محاضر جلساتها وقراراتها والخرائط اللازمة وبناء الدعامات، وسميت هذه المحاضر (محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود العثمانية - الفارسية لسنة ١٩١٤م) ؛ انظر سعدون حمادى: ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٢م، ص ص ٤٣-٤٤.

** تضمنت هذه المعاهدة ثلاثة اتفاقيات: الأول اتفاق حدود، والثانى معاهدة صداقة، والثالث لتسوية المنازعات، وقد اعترفت المعاهدة بحقوق العراق في مياه شط العرب، عدا المناطق المحددة من قبل أمام المحمرة وعبادان، وتنظيم حقوق الملاحة وأجورها من قبل العراق. انظر جابر إبراهيم الراوى: شط العرب في المنظور القانونى عبر التاريخ، دار الحرية، بغداد، ١٩٨١م، ص ص ٧٢-٧٥.

(١) جعفر عباس حميدى: معاهدة ١٩٣٧م العراقية الإيرانية وموقف الرأى العام منها، مجلة دراسات الأجيال، العدد الثالث، السنة الخامسة، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٢٢٩.

وأصبح لها منطقتان ذو سيادة وطنية في شط العرب بطول أكثر من أربعة عشر كيلومتر، أحدهما أمام مدينة المحمرة، والأخرى أمام مدينة عبادان، وقد أُعطيت إيران تلك المساحة أمام شط العرب كهدية بريطانية من أجل أن تستعمل لأغراض شركات النفط، وإعفائها من دفع الرسوم إلي العراق، مما أفسح المجال أمام إيران للمطالبة بالمشاركة فى إدارة أعمال الملاحة فى شط العرب، علمًا بأن ميناء البصرة العراقى كان صاحب المسئولية الكاملة في إدارة الأمور الملاحية في شط العرب (١).

وكان المكسب الوحيد الذى حصل عليه العراق من خلال تلك التنازلات هو اعتراف إيران بالحدود بين البلدين، ولا ريب أن تلك التنازلات شجعت إيران على الإصرار على جعل شط العرب مشتركًا بينها وبين العراق، ومثل هذه المشاركة تعنى ضمنًا اقتسام السيادة عليه، وهنا تكمن الخطورة حيث يوقن العراق بأن شط العرب نهرًا داخليًا يقع في أراضيه ويخضع لسيادته، وأن خطوط الحدود بين البلدين بمقتضى المعاهدات السابقة تقع علي الضفة الشرقية اليسرى لشط العرب، كما يُعد الشط منفذ العراق الرئيس إلى البحر، وإيران بذلك تنال من سلامة العراق فى جزء حيوى منه، كما أنها تهدد مصالح العراق الحيوية في الشط والخليج العربي(٢).

ويبدو أن إيران استغلت ضعف الحكومات العراقية المتعاقبة سواء فى العهد العثمانى أو الملكى لتملى شروطها، ولكن الأمر اختلف كثيرًا بعد قيام

(١) مصطفى عبد القادر النجار: العراق فى مواجهة التحديات، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨م، ص ٣١٤.

(٢) محمد أحمد عقلة: الحرب العراقية الإيرانية دراسة فى الجغرافية السياسية، سبق ذكره، ص ٩٧.

ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م فى العراق، والتى كان لقيامها أثر كبير على نفسية شاه إيران "محمد رضا بهلوى"، بسبب ما قد تحدثه هذه الثورة -بجانب أسباب أخرى- من تغييرات فى أسلوب المفاوضات والمباحثات الحدودية القائمة بين البلدين.

لذلك فكرت إيران بأن تثير موضوع شط العرب أمام النظام العراقى الجديد؛ بغية تحقيق مكاسب إقليمية جديدة فى شط العرب بممارسة ضغوط على رجال الثورة، ولاسيما أن قادة الثورة كانوا يريدون تحقيق الاستقرار الداخلى والأمن، وأن التهديد الخارجى قد يؤثر على أوضاعهم، مما يعنى تقديم تنازلات فى مقابل توطيد حكمهم (١).

فبعد مرور شهرين فقط على قيام الثورة العراقية تقدمت إيران بطلب إلى العراق فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٨م، حول تشكيل لجنة لعقد اتفاقية لتخطيط الحدود وتحسين الملاحة فى شط العرب، ولكن العراق تأخر فى الرد بسبب ظروفه السياسية الداخلية؛ لذلك عادت إيران وتقدمت بمذكرة أخرى إلى العراق وطالبت فيها بالإسراع بتشكيل اللجنة قبل نوفمبر ١٩٥٨م، وإلا فإنها ستتخذ جميع الخطوات التى تراها ضرورية لتأمين مصالحها(٢).

وكان الإيرانيون يعتقدون بأن العراقيين سوف يقدمون تنازلات لإيران كما حدث فى معاهدة ١٩٣٧م، ولكن الأمر اختلف مع ثورة يوليو، حيث رفض القادة الجدد الطلب الإيرانى مما زاد من التوتر على حدود الدولتين وحشدت كل دولة قواتها على طول شط العرب، وبات الوضع مهدد بالانفجار(٣).

---

(١) محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية فى عهد الأسرة المازندارية ١٩٢١-١٩٧١م، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٣١٢.

(٢) مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى فى شط العرب دراسة وثائقية، مطبعة الموانى العراقية، البصرة، ١٩٧٤م، ص ٣١٠.

(٣) محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية فى عهد الأسرة المازندارية، سبق ذكره، ص ٣١٣.

بدأت إيران تثير المشاكل أمام حكومة الثورة فى العراق، وقد فتح الشاه "محمد رضا بهلوى" صفحة الصراع فى العراق فى مؤتمر صحفى عقده فى طهران يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٥٨م، واصفاً بنود معاهدة ١٩٣٧م بأنها غير محتملة ولا سابقة لها فى التاريخ، وأعلن عن رغبته فى إلغائها (١).

وفى أعقاب تصريح الشاه بدأت حملة دبلوماسية وإعلامية إيرانية ضد العراق، كما باشرت القوات الإيرانية استعداداتها العسكرية التى باتت تهدد أمن وسلامة العراق، ومن ذلك إرسال قواتها الجوية وتعزيز مواقعها العسكرية فى منطقة عبادان، ووضع جميع قواتها المسلحة تحت الإنذار وإرسالها أسرابًا جوية من طائراتها المقاتلة إلى قاعدة "دزخول" الجوية والقريبة من الحدود العراقية، كما وضعت السلطات الإيرانية مدفعيتها ودباباتها ضد الجو فى مواقع حصينة على ضفة النهر شمال وجنوب عبادان، وقدرت القوات العسكرية الإيرانية فى ميناء المحمرة بثلاث فرق عسكرية، وبدا أن إيران تريد أن تفرض شروطها فى شط العرب بالقوة بعيدًا عن القوانين الدولية والمباحثات السياسية(٢).

وفى يناير ١٩٥٩م، أدلى وزير خارجية العراق بتصريح حدد فيه السياسة الخارجية للعراق قائلاً :- إن الحكومة العراقية تبذل جهدها لحل النزاع مع إيران بالوسائل السلمية؛ وإذا ما اضطره الأمر فإنه سيعرض الأمر على الأمم المتحدة للوصول إلى حل للمشكلة، مع الأخذ فى الحسبان أن العراق يأخذ فى عين الاعتبار حسن علاقته مع جيرانه وللعمل من أجل ذلك على أساس من

(١) عبد الكريم العلوجى: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٨٣.

(٢) عبد الكريم العلوجى: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، سبق ذكره، ص ٨٣.

الروابط التاريخية والمنافع المتبادلة [١].

لم تستجب إيران لرغبة العراق المعلنة لتحسين علاقاته معها، وحل المشاكل الحدودية بينهما بالطرق السلمية، واستمرت في خرق نصوص المعاهدات المعقودة بين البلدين، والاعتداء على حقوق السيادة العراقية، ولعل قضية رفع العلم الإيرانى، واستخدام ميناء خسروآباد من أبرز الأمثلة على تلك الاعتداءات الإيرانية.

النزاع بشأن رفع العلم

في أكتوبر ١٩٥٩م، تلقى مدير ميناء "خرمشهر" الإيرانى تعليمات من رئيس الوزراء الإيراني مفادها رفع العلم الإيراني على جميع السفن التجارية المتجهة إلى "عبادان" أو "خرمشهر" عند دخولها مياه شط العرب (أي أثناء مرورها بالمياه الإقليمية العراقية)؛ وسوف يتم وضع السفن التي لم تمتثل إلى ذلك على القوائم السوداء، وإذا رفض المرشد العراقي السماح برفع العلم الإيراني، يمكن للسفينة أخذ المرشد الإيراني وتمضي قدمًا رافعة العلم الإيراني، وسوف يتم توفير الحماية البحرية الإيرانية إذا دعت الحاجة إلى ذلك[٢].

وقد تم وضع العديد من السفن على القوائم السوداء بما في ذلك بعض السفن الإنجليزية بسبب انتهاك اللوائح الإيرانية مما دفع بالسفارة البريطانية إلى أن تقدم إلى الحكومة الإيرانية احتجاجًا بشأن التأثير السيء الذي قد يمثله هذا الإجراء الإيراني على النقل البحري البريطاني، وفي مقابل ذلك ادعت

(١) مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى، سبق ذكره، ص ٨٣.

(٢) F.O. [٣٧١/١٤١٠٤٢], No. ١٦٨٥, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, October ١٥, ١٩٥٩.

الحكومة الإيرانية أن مطالبها برفع العلم يمثل ممارسة كانت معتادة فيما قبل ثورة ١٩٥٨م [١].

الخلاف على استخدام ميناء خسروآباد:

كانت شركة النفط الأنجلو-فارسية قد أقامت فى عام ١٩٣٧م، ميناءً فى خسرو آباد -على بُعد حوالي ١٥ ميل من جنوب مدينة "عبادان" على الضفة الإيرانية للشط-، وقد استعمل هذا الميناء فى تصدير البترول حتى عام ١٩٥١م، وفى مطلع عام ١٩٥٩م، صممت شركة "إيران بان أميركان" بعد الحصول على موافقة الجهات الرسمية الإيرانية على استخدام هذا الميناء كمحطة لأعمالها التنقيبية عن النفط فى البحر، وفى السابع من مايو ١٩٥٩م، أبلغت إيران العراق عن قرارها باعتبار خسرو آباد ميناءً تابعًا للمحمرة، وطالبت باعتراف العراق بهذا الميناء [٢].

إلا أن العراق رفض الاعتراف بهذا الميناء وتعلل بأن هذا الميناء لا يصلح من الناحية الفنية أن يكون ميناءً بحريًا، بالإضافة إلى أن هذا الأمر مخالف لاتفاقية عام ١٩٣٧م، وأنه بموجب هذه الاتفاقية فإن المياه الإقليمية العراقية فى شط العرب تمتد بصورة عامة حتى المياه المنخفضة للساحل الإيرانى باستثناء منطقتين أمام المحمرة وعبادان، ولذلك فإن خط الحدود العراقى فى منطقة خسرو آباد يشمل جميع خط المياه المنخفضة على الضفة الإيرانية، لأن مياه النهر أرض عراقية وتحت السيادة العراقية وقيام إيران ببناء ميناء هناك يُعد مخالفًا للقانون وللمعاهدة المعقودة بين الطرفين، ما دامت مياه ذلك الميناء

(١) Ibid.

(٢) عبد الكريم العلوجى: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، سبق ذكره، ص ٨٤.

تقع تحت السيطرة العراقية[١].

فى المقابل ادعت إيران أن محاولات العراق منعها من إنشاء ميناء خسرو آباد إنما كان هدفه ازدهار ميناء البصرة من جهة، والحد من حقوق إيران في موانى أخرى في شط العرب من جهة أخرى[٢].

في ظل هذه الظروف، قامت السفن الأمريكية باستخدام ميناء "خسروآباد" تحت حماية الوحدات البحرية الإيرانية في "خرمشهر"، ولم يتم إخطار ميناء البصرة بهذا الأمر، ولم يتم طلب أي مرشدين عراقيين، وقد أرسلت الحكومة العراقية إلى إيران مذكرة احتجاج ضد هذا الانتهاك لقوانين الملاحة بميناء البصرة، ورد الإيرانيون برسالة مهينة تهدد باتخاذ "إجراء قوي" إذا أصر العراقيون على موقفهم[٣].

وفي هذا الصدد هدد "قاسم" أنه إذا لم يتم تسوية مشكلة الحدود مع إيران، سوف يلتزم العراق باستعادة "٧" كم من واجهة النهر المقابل لـ "عبادان"، والتي قد تم التنازل عنها عام ١٩٣٧م[٤].

وفي ضوء ذلك أصبحت وجهة النظر الإيرانية أنها لا تسعى فقط لتسوية

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى فى شط العرب، سبق ذكره، ص ٣١١.

(٢) F.O. [٣٧١/١٤١٠٤٢], No. ١٦٨٥, Telegram from Foreign Office To Tehren, June ١٥, ١٩٥٩.

(٣) F.O. [٣٧١/١٤٠٩٣٢], No. ٥٠٧, Telegram from Baghdad, to Foreign Office, October ٨, ١٩٥٩.

(٤)- مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى، سبق ذكره، ص ٨٣.

الوضع في شط العرب، ولكن أصبحت القضية أيضًا أكثر إلحاحًا من خلال تطورين حديثين نسبيًا، وهما: (أ) وصول الفنيين الروس لتشغيل ميناء البصرة؛ و(ب) الاقتناع المتزايد بأن "قاسم" ليس متزن فحسب، بل إنه لا يستطيع البقاء طويلاً على أي حال، وفي حالة ذهابه بالنسبة لإيران، سوف يكون هناك خطر متزايد على شط العرب حال وقوعه في أيد معادية أو الشيوعيين أو غير ذلك (١).

مطالبة إيران بحدود خط الثالوج*

بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩م طلبت إيران من بريطانيا مساندتها ودعمها بشأن طلبها بوجوب تطابق خط الحدود بينها وبين العراق مع خط الثالوج

(١) – F.O. [٣٧١/١٤١٠٩٦], No. ١٠٢, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, February ٢٣, ١٩٦٠.

* إن رسم الحدود النهرية إما أن يكون في منتصف النهر، أو فيما يعرف حديثًا بنظرية الثالوج Thalweg ، أما بالنسبة للطريقة الأولى: وهى اتباع منتصف النهر، فتتم بواسطة قياس عرض النهر بين ضفتيه، ثم تقسم في الوسط، وهذه الطريقة تستخدم في العادة في الأنهار غير الملاحية، أما في حالة كون النهر ملاحيًا فتستخدم نظرية الثالوج في تحديد الحدود السياسية في النهر، أي وسط المجرى العميق الذى يصلح للملاحة باستمرار، وعليه فإن تقسيم النهر حسب نظرية الثالوج لا يقسم النهر إلى نصفين متساويين، بل إنه يترسم العمق الملاحي الصالح لسير السفن، وبذلك قد يقترب الحد السياسي من إحدى الضفتين، أو يبتعد تبعًا لعمق المياه أو ضحالتها، وعليه فإن اتباع الحد السياسي في النهر حسب نظرية الثالوج يضمن حقوقًا ملاحية متساوية للطرفين، لكنه يصعب فيه تحديد الحدود السياسية حيث يتغير المجرى ويتسع تبعًا لمجرى التيارات المائية، وكمية الترسيب في قاع النهر. انظرمحمد أحمد عقلة: الحرب العراقية الإيرانية دراسة في الجغرافية السياسية، سبق ذكره، ص ص ١٠٠-١٠١.

النهري، والمستندة من ناحية إلى مبادئ العدالة، ومن ناحية أخرى إلى مبادئ القانون الدولي، كما كان هناك مطالب إيرانية أخرى بشأن أن إيران لديها حيثيات لإلغاء معاهدة ١٩٣٧م على أساس أن العراق لم يفِ بالتزاماته بموجب هذه المعاهدة(١).

وبعد دراسة هذه المشكلة من جانب المستشارين القانونيين لوزارة الخارجية البريطانية تبيّن للحكومة البريطانية أن الحُجة القانونية الإيرانية لحدود خط الثالوج ضعيفة، وأن إلغاء معاهدة ١٩٣٧م لن يكون له ما يبرره وليس في صالحها، وفي يناير ١٩٦٠م، وبناءً على ذلك تم إخبار السفير الإيراني في لندن أن الحكومة البريطانية تعتقد أن حرية الملاحة على شط العرب لابد وأن تكون محمية على نحو فعال، وأن الحكومة البريطانية تأمل في الوصول إلى تسوية عبر المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وبدا للبريطانيين أن قرار الشاه بإثارة هذا المطلب يرجع من ناحية إلى خوفه من قيام حكومة معادية في العراق، وربما من ناحية أخرى إلى رغبته في أن يظهر كبطل للقومية الإيرانية(٢).

استنكرت إيران رد الفعل البريطانى والذى بدا لها وأنه يدعم الموقف العراقي، وفى محاولة للتعبير عن غضبها صرحت إيران بأنه من المفروض أن الحكومة البريطانية في تحالف وثيق مع الحكومة الإيرانية، وأن البلدان أعضاء في حلف بغداد؛ ومن ناحية أخرى قامت العراق بقطع العديد من الروابط الهامة، مثل: مكانتها في حلف بغداد وفي مجموعة الإسترليني؛ كما

(١) F.O. [٣٧١/١٤١٠٩٦], No. ١٥٨, Telegram from Tehren to Foreign Office to Tehren, December ٢٣, ١٩٥٩

(٢) Ibid: No. ٢٤١, from Foreign Office to Tehren, January ١٠, ١٩٦٠.

أنها قد استغلت كل مناسبة متاحة لتتظاهر ضد بريطانيا وتنشر الدعاية ضدها، ولذلك تساءلت إيران: كيف يُعقل أنه عندما يوجد صراع بين هـذين البلـدين، تقوم الحكومة البريطانية بمساندة موقف العراق؟[١].

إدارة الميناء الإيراني المستقلة

تزايدت مخاوف الإيرانيين بسبب الهيمنة العراقية على شط العرب –حسب زعمها–، وعزم العراق على الاستعانة بمرشدين وخبراء موانئ من الاتحـاد السوفيتى للعمل فى ميناء البصرة، الأمر الذى حدا بالحكومة الإيرانية إلـى أن تفكر في تأسيس لجنة إيرانية لإدارة الملاحة فـى شـط العـرب بمرشـدين وكراكات خاصة بها، جنبًا إلى جنب مع اللجنة العراقية الموجودة فـى مينـاء البصرة [٢].

وفي مارس ١٩٦٠م تواصلت الشركة الوطنية الإيرانية للنفط مـع العديـد من ربان الرسو للتوظيف في ميناء "عبادان" لتحل محل ربان الرسو العراقـي الذين كانوا حتى ذلك الحين يجلبون السفن إلى ذلك الميناء؛ (وقد تم توظيـف ربان الرسو الإيرانيين في خرمشهر لبعض الوقت)، وفي ١٦ أبريـل، وافـق مجلس الوزراء الإيراني على مرسـوم تأسـيس مكتـب مينـاء جديـد فـي "خرمشهر"، ذات اختصاص قضائي من نقطة التقاء نهر "كارون" وشط العرب إلى البحر المفتوح؛ وتشمل موانئ "خرمشهر وعبادان وخسـروآباد" الإيرانيـة وقد تم الطلب من مصفاة "عبادان" أن توفر لمكتب الميناء الجديد نفس مرافـق الميناء التي كانت قد قُدمت إلى المكتب الرئيسي، وبعد ذلك ذهب مدير مكتـب الميناء إلى البصرة في محاولة للتفاوض بشأن تسوية مع العـراقيين، ولكنهـا

(١) Ibid:

(٢) F.O. [٣٧١/١٤١٠٩٦], No. ٣٢٣, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, December ١٩, ١٩٥٨.

قوبلت بالرفض [١].

ونتيجة لذلك (في أغسطس ١٩٦٠م)، فرضت إيران ضغوطًا على اتحاد النفط (الذي يتحكم في مصفاة عبادان) لإلغاء اتفاقهم لعام ١٩٥٤م مع "هيئة ميناء البصرة"، حيث كانت توفر المصفاة ربان الرسو في عبادان لـ "هيئة ميناء البصرة"، وردًا على ذلك، هدد مدير الموانئ العراقية بأن أي سفن سوف ترسو في "عبادان"، والتي قبلت التعامل مع ربان الرسو الإيراني، سوف يتم منعها من الملاحة في بحر العرب، وهو التهديد الذي إذا تم تنفيذه بالفعل لكان أن يؤدي إلى توقف العمل فى ميناء عبادان والمصفاة [٢].

لم تأبه إيران لهذا التهديد وصممت على توظيف ربان الرسو الإيرانيين، وبالفعل أخبرت إيران سفيرها فى بغداد بأن يُبلغ الحكومة العراقية ببدء سريان اللوائح الإيرانية الجديدة وعدم مناقشة المسألة، حيث أنها تُعد شأنًا إيرانيًا داخليًا بشكل بحت، وفي نفس الوقت كانت الحكومة الإيرانية تلمح إلى أنها ترغب في رؤية لجنة مُشكّلة للنظر في تفاصيل تطبيق معاهدة ١٩٣٧م، وقد طلبت بالفعل من الحكومة البريطانية المساعدة في جمع كلا الجانبين العراقى والإيرانى معًا، وكان رأي الحكومة البريطانية أن إدخال اللوائح الجديدة الخاصة بربان الرسو في هذا الوقت، والذي يبعث ببصيص من الأمل لفتح مفاوضات على جبهة أوسع، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تعكير المناخ، وأنه من الأفضل لبريطانيا ألا تتدخل في هذا الشأن [٣].

---

(١) F.O. [٣٧٠/٢٧١٩-٠٠٠٨], "Memorandum On The Shatt-Al-Arab Dispute" No. ٤٩٦, Telegram from Tehran to Foreign Office, January ١٠, ١٩٦٤.

(٢) عبد الكريم العلوجى: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، سبق ذكره، ص ٨٩.

(٣) F.O. [٣٧١/١٤٠٩٣٢], No. ٥٠٧, Telegram from Tehran to Foreign Office, December ٨, ١٩٦٠.

وفي نهاية المطاف، تولى ربان الرسو الإيراني مرافق الرسو في "عبادان" في ١٦ يناير ١٩٦١م، وبأمر من الشاه تقدم وزير الخارجية الإيراني إلى السفير البريطاني في طهران بطلب مساعدة المملكة المتحدة في إيجاد حل، ولكن تم إبلاغه أنه سوف يكون من الأفضل بكثير التوصل إلى حل بناءً على الاتصالات العراقية الإيرانية المباشرة، ونتيجة لهذا التحرك الإيراني ورد الفعل العراقي، توقفت حركة المرور في شط العرب وأُجبرت مصفاة عبادان على إغلاق بعض من وحداتها(١).

استمر هذا الجمود حتى نهاية شهر أبريل ١٩٦١م، عندما فتحت الحكومة الإيرانية الطريق وسمحت بالعودة إلى الوضع القديم فيما يتعلق بتوظيف ربان الرسو، وعلى الرغم من الإعلان عن بدء مباحثات بين الطرفين لتسوية هذا الأمر، إلا أنها لم تحدث أبدًا وسمح كلا الجانبين للمسألة أن تتوقف هناك عند هذا الحد، وفي صيف عام ١٩٦٣م تم إجراء كثير من المراسلات بين الحكومتين فيما يتعلق بالتوصل إلى حل لهذا النزاع، ولكن لم يؤد ذلك إلى أي شيء(٢).

وقد أدى القلق الإيراني بشأن الاحتفاظ بـ"عبادان"، والتي يستحوذ عليها العراق من خلال سيطرته على الملاحة في شط العرب، إلى دفع الحكومة الإيرانية إلى اتخاذ قرار بإعداد ميناء إضافي للنفط الخام في "بندر ماهشهر" كمحطة تحميل للمنتجات المكررة، حيث يتم توصيلها عبر خط أنابيب جديد من مصفاة عبادان؛ بينما سوف تُستخدم جزيرة "خارج" كمحطة التحميل

(١) F.O. [٣٧٠/٢٧١٩-٠٠٠٨], "Memorandum On The Shatt-Al-Arab Dispute" No. ٤٩٦, Telegram from Tehran to Foreign Office, January ١٠, ١٩٦٤.

(٢) مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى، سبق ذكره، ص ٨٧.

الوحيدة لتصدير النفط الخام، ويعني هذا أن "عبادان" سوف تتوقف في نهاية المطاف عن كونها موقع تحميل للمنتجات المكررة، ولن يعتمد تصدير النفط الإيراني على استخدام الشط، وقد كان الإيرانيون في الأصل قلقين من الوهلة الأولى بشأن بناء ميناء بديل لـ "عبادان"، فهو الأمر الذي قد يدفع العراقيين إلى الانتقام خوفاً من التخلي عن "عبادان" كميناء للتحميل، مما سوف يقلل من حركة ناقلات النفط على الشط إلى الحد الذي سوف يؤثر على إيرادات "هيئة ميناء البصرة" بشدة، ومع ذلك تراجع هذا القلق الإيراني عندما نما إلى علمهم أن العراقيين أنفسهم يقومون ببناء ميناء جديد في "أم قصر" عند مصب الشط، والذي سوف يقلل نفسه من أهمية ميناء البصرة، وقد ظهرت هذه التطورات في الوقت الذي قد تكون فيه لأعمال الري في جنوب العراق تأثير سلبي بعيد المدى بأي حال من الأحوال على عمق القناة القابلة للملاحة في الشط، ولذلك بدا أن أهمية الشط كممر نقل مائي لكل من العراق وإيران من المحتمل أن تنخفض، كما يُمكن أيضًا أن يتأثر موقف ميناء البضائع الإيراني الجاف لـ "خرمشهر"؛ ومع وضع هذا الأمر من بين عدة أمور أخرى في عين الاعتبار، شرعت الحكومة الإيرانية في التركيز على تطوير موانئ الخليج الفارسي وخصوصًا "بوشهر" و"بندر عباس"(١).

وبقى العراق محتفظاً بسلطاته فى إدارة ميناء البصرة، وفشلت مطالب إيران فى الإدارة المشتركة لها، واحتفظت بالمساحة التى حصلت عليها أمام عبادان والمحمرة.

(١) F.O. [٣٧٠/٢٧١٩-٠٠٠٨], "Memorandum On The Shatt-Al-Arab Dispute" No. ٤٩٦, Telegram from Tehran to Foreign Office, January ١٠, ١٩٦٤.

الخاتمة

* يُفيد ماضى العلاقات العراقية–الإيرانية منذ اعتراف إيران بالعراق في عام ١٩٢٩م، أن طبيعتها وخصائصها قد اختلفت باختلاف واقع المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها هذه العلاقة، بيد أن هذا التباين لاينفي أنها قد تميزت في العموم باستمرار اقترانها بخاصية الصراع بين الدولتين.

وتعد خاصية الصراع في العلاقات العراقية -الإيرانية خصوصًا منذ عام ١٩٥٨م محصلة لتأثير مجموعة متغيرات متفاعلة نبعت من معطيات الواقع العراقي، وكذلك الإيرانى، فبسبب تفوق قدرة الفعل العراقية على مثيلتها الإيرانية، استمرت إيران "الشاه" في اقتناعها بأن العراق عائقًا أساسيًا أمام تحقيق مشروعها الإمبراطوري في عموم الخليج العربي، ومن هنا كان احتوائه وتحجيم تأثير دوره الإقليمي غاية أساسية عمل شاه إيران جاهدًا وبكافة الوسائل من أجل تحقيقها.

* انعكس دور الكرد على الجو السياسى السائد فى العراق بعد نجاح الثورة العراقية عام ١٩٥٨م، وقد أصيبت الدوائر والأوساط الدبلوماسية الإيرانية بالقلق من التطورات والمستجدات الجديدة وسياسات النظام الجديدة تجاه الكرد فى العراق، وراقبت إيران مع أطراف أخرى خارجية أوضاع العراق بدقة، ولاحظت نهوض الحركة الوطنية والديمقراطية فى كردستان العراق، وكان ذلك مصدر قلق لها، وحاولت إحداث التوتر واستغلال الاختلافات العرقية فى العراق، وذلك بدفع تيارات متطرفة بهدف إثارة الفتنة بين أبناء الشعب العراقى الواحد، وهنا يظهر جليًا دور العامل الكردى فى صياغة العلاقات بين العراق وإيران.

* تركزت ادعاءات إيران على شط العرب فى أن أغلب مياهه هى مياه

إيرانية، تأتى من نهر "كارون"، ولا يُمكن إنكار هذه الحقيقة، حيث أن هذا النهر يزود شط العرب بحوالى "٢٧" مليار قدم مكعب، بينما تقدر الكمية التى تصل إليه من نهرى دجلة والفرات بحوالى "٥" مليارات قدم مكعب، وعلى الرغم من هذه الحقيقة إلا أنها لا تعطى لإيران حق السيادة على شط العرب، فملكية النهر شىء ومصدر مياهه شىء آخر، ومن الناحية القانونية لا علاقة لأصل المياه بملكية النهر؛ وملكية نهر ما تعود إلى الدولة التى يجرى النهر فى أراضيها بغض النظر عن منبعه، والثابت أن شط العرب يتكون فى الأراضى العراقية من التقاء نهرى دجلة والفرات قبل أن يصب نهر "الكارون" فيه.

إن شط العرب وطن عربى وعروبته لم تكن وليدة ظرف تاريخى معين، بل هى أمر يرجع فى أصوله إلى جذور الماضى، ولقد استطاعت إيران أن تحصل على مكاسب عديدة فيه على مر التاريخ، ويبدو أن إيران اعتبرتها حقًا طبيعيًا مشروعًا لها وصارت تطالب بالمزيد منه، ولكن إن كان التنازل الأول عن جزء من شط العرب أمام المحمرة قد حصل من لدن رجالات جمعية الاتحاد والترقى التى تضمر العداء للحق العربى، فما الذى يمكن أن تبرره حكومة عربية عراقية استلمت زمام الحكم فى العراق عقب انقلاب "بكر صدقى" وعلى رأسها الملك "غازى" الذى يدعى المبادىء القومية، حينما أقدمت على التنازل الثانى عن جزء من شط العرب أمام عبادان، وبدون شك هذا ما جعل إيران تتمادى فى طلباتها، ولكن الأمر قد اختلف بالتأكيد بعد قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م فى العراق، حيث أصبح موقف العراق أكثر صلابة فى مواجهة الأطماع الإيرانية.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

١- غير المنشورة

الوثائق الأجنبية غير المنشورة

وثائق الخارجية البريطانية "Foreign Office "F.O

F.O. [٣٧١/١٣٤٢٥٥], No. ١٨٥, Telegram from Istanbul to Foreign Office, July ١٨, ١٩٥٨.

F.O. [٣٧١/١٣٤٢١٧-٠٠١٥], "Shah Of Iran Expresses Opinion On Recognising New Iraqi Regime" Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, July ٣١, ١٩٥٨.

F.O. [٣٧١/١٣٣١١٣], No. ٥٢٦, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, November ١١, ١٩٥٨.

F.O. [٣٧١/١٤١٠٩٦], No. ٣٢٣, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, December ١٩, ١٩٥٨.

F.O. [٣٧١/١٤١٠٤٢], No. ١٦٨٥, Telegram from Foreign Office To Tehren, June ١٥, ١٩٥٩.

F.O. [٣٧١/١٤٠٩٣٢], No. ٥٠٧, Telegram from Baghdad, to Foreign Office, October ٨, ١٩٥٩.

F.O. [٣٧١/١٤١٠٤٢], No. ١٦٨٥, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, October ١٥, ١٩٥٩

F.O. [٣٧١/١٤١٠٩٦], No. ١٥٨, Telegram from Tehren to Foreign Office to Tehren, December ٢٣, ١٩٥٩

F.O. [٣٧١/١٣٤٢١٧-٠٠١٥], No. ٨, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, February ٢, ١٩٦٠.

F.O. [٣٧١/١٤١٠٩٦], No. ١٠٢, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, February ٢٣, ١٩٦٠.

F.O. [٣٧١/١٤٠٦٨٣-٠٠٨٨], "Iranian Policy Towards Iraqi Kurdistan", from Tehren to Foreign Office, June ٨, ١٩٦٠.

F.O. [٣٧١/١٤٠٩٣٢], No. ٥٠٧, Telegram from Tehran to Foreign Office, December ٨, ١٩٦٠.

F.O. [٣٧١/١٧٠٣٨٤-٠٠١], No. ١٨١, from Tehren to Foreign Office, "Iranian Government Concerned Over Iraqi Relations With Egypt", February ٢٥, ١٩٦٣.

F.O. [٣٧٠/٢٧١٩-٠٠٠٨], "Memorandum On The Shatt-Al-Arab Dispute" No. ٤٩٦, Telegram from Tehran to Foreign Office, January ١٠, ١٩٦٤

٢- الوثائق المنشورة

الوثائق الأمريكية:

Foreign Relations of The United States
F.R.U.S: ١٩٥٨-١٩٦٠, V. XII, No. ٢٤٧, Telegram from Embassy in Iran to department of state, Tehran , Augest ١٤ ,١٩٥٨

ثانياً المذكرات الشخصية

طالب مشتاق: مذكرات سفير عراقى فـــى تركيـــا، ج٢، ١٩٥٨-١٩٦٥م، دار الكاتب العربى، بيروت، ١٩٦٩م.

ثالثًا المراجع العربية

أحمد فوزى: عبد السلام محمد عارف سيرته ومحاكمته، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٩م.

أدمون غريب: الحركة القومية الكردية، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣م.

تامر كامل محمد: دراسة فى الأمن الخارجى للعراق واستراتيجية تحقيقه، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٥م.

تشارلز تريب: صفحات من تاريخ العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٥م.

تلار على أمين: موقف تركيا من القضية الكردية فى العراق ١٩٣٧-١٩٧٥م، مطابع وزارة الثقافة حكومة إقليم كوردستان، السليمانية، ٢٠١١م.

جابر إبراهيم الراوى: شط العرب في المنظور القانونى عبر التاريخ، دار الحرية، بغداد، ١٩٨١م.

جاسم محمد الخلف: محاضرات فى جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ط٢، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦١م.

جبار قادر: قضايا كردية معاصرة، كركوك، الأنفال، الكرد وتركيا، دار تاراس، أربيل، ٢٠٠٦م.

جرجيس فتح الله: نظرات فى القومية العربية مدًا وجزرًا حتى العام ١٩٧٠م، ج٣، دار تاراس، أربيل، ٢٠٠٤م.

جمال زكريا قاسم: العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.

حميد المطيعى: موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج٢، الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٦م.

خالد يحيى العزى: مشكلة شط العرب فى ظل المعاهدات والقانون، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م.

خليل إبراهيم حسين: موسوعة ١٤ تموز الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وحلفائهم والقوميين، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨م.

سامى شورش: تنوع الكرد فى العراق مدخل إلى السياسة، دار تاراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٠م.

سعد ناجى جواد: الأقلية الكردية فى سوريا، مركز دراسات العالم الثالث بوزارة التعليم العالى والبحث العلمى، بغداد، ١٩٨٨م.

سعدون حمادى: ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٢م.

صالح جواد كاظم: النظام الدستورى فى العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

صلاح الخرسان: التيارات السياسية فى كردستان العراق، قراءة فى ملفات الحركات والأحزاب الكردية فى العراق ١٩٤٦-٢٠٠١م، مؤسسة البلاغ، بيروت ٢٠٠١م.

عبد الفتاح على يحيى: التطورات السياسية الداخلية فى العراق ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣م، دار سبيريز، دهوك، ٢٠٠٧م.

عبد الفتاح على يحيى: ملا مصطفى البارزانى قائد الثورة وملهمها، منشورات مركز الأبحاث العلمية والدراسات الكردية، جامعة دهوك، دهوك، ٢٠١٢م.

عبد الفتاح على يحيى: وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية ملاحظات تاريخية ودراسات أولية، ط١، مؤسسة موكريانى للطباعة والنشر،

أربيل، ٢٠٠١م.

عبد الكريم العلوجى: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧م.

عزيز قادر الصمانجى: التاريخ السياسى لتركمان العراق، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٩م.

على سنجارى: الحركة التحررية الكردية مواقف وآراء، مطبعة خه بات، دهوك، ١٩٧٩م.

فاضل البراك: مصطفى البارزانى الأسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

فاضل حسين: سقوط النظام الملكى فى العراق، ط٣، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦م

فؤاد عارف: مذكرات فؤاد عارف، تقديم وتعليق كمال مظهر أحمد، دار تاراس، أربيل،٢٠١١م.

قحطان أحمد سليمان : السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨م إلى ٨ شباط ١٩٦٣م، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٨م.

كاوس قفطان: الحركة القومية التحررية الكردية فى كوردستان العراق ١٩٥٨-١٩٦٤م، وزارة الثقافة بحكومة إقليم كوردستان، السليمانية، ٢٠٠٤م.

كمال مجيد: النفط والأكراد دراسة العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٧م.

ليث عبد الحسن الزبيدى: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م فى العراق، ط٢، اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١م.

ماجد عبد الرضا: المسألة الكردية فى العراق إلى عام ١٩٦١م، مكتبة

بغداد، بغداد، ١٩٧٠م.

مجيد خدورى: العراق الجمهورى، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤م.

محسن عبد الصاحب المظفر: الحدود فى شط العرب، دراسة فى الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٢م.

محمد أحمد عقلة: الحرب العراقية الإيرانية دراسة فى الجغرافية السياسية، الناشر المؤلف، ١٩٨٨م.

محمد أمين دوغان: الحقيقة كما رأيتها فى العراق، منشورات دار الشعب، بيروت، ١٩٦٢م.

محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية فى عهد الأسرة المازندارية ١٩٢١-١٩٧١م، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢م.

محمود الدرة: القضية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦م.

محمود رزوق أحمد: الحركة الكردية فى العراق دور البارزانيين فى طريق الحكم الذاتى ١٩١٨-١٩٦٨م، المعتز للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٤م.

مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى فى شط العرب دراسة وثائقية، مطبعة الموانى العراقية، البصرة، ١٩٧٤م.

مصطفى عبد القادر النجار: العراق فى مواجهة التحديات، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨م.

مظفر عبد الله أمين: الصراع العربى الفارسى، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٣م.

مؤيد الونداوى: وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ فى ملفات الحكومة البريطانية، ط١، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٩٠م.

نوري عبد الحميد العاني، عـلاء جاسـم الحربـى: تـاريخ الـوزارات الجمهورية في العهد الجمهورى "١٩٥٨-١٩٦٨"، ج٢، ط٢، بيـت الحكمـة، بغداد، ٢٠٠٥م.

وليد حمدى: الكرد وكردستان فى الوثائق البريطانيـة دراسـة تاريخيـة وثائقية، مطابع سجل العرب، لندن، ١٩٩٢م.

رابعًا المراجع المعربة

أوريل دان: العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسى ١٩٥٨-١٩٦٣م، ترجمة وتحقيق جرجيس فتح الله، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٢م.

خليل ابراهيم الزوبعى: العراق فى الوثائق البريطانيـة "١٩٥٨-١٩٥٩م" ترجمة عبد الوهاب القصاب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م.

حنا بطاطو: العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحـرار، الكتـاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٩م.

دانا ادمز شمدت: رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة جرجيس فتح الله، ط٢، دار آراس، أربيل، ١٩٩٩م.

روح الله رمضانى: سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣م، ترجمة على حسين فياض و عبد المجيد حميد جودى، دن، البصرة، ١٩٨٤م.

موشيه اليعازر: العلاقات السرية بين إيران وإسرائيل فى عهد محمد رضا بهلوى، ترجمة دار الجليل للترجمة والنشر، عمان، ٢٠٠٠م.

هوما كاتوزيان: مصدق والصراع على السلطة فى إيران، ترجمة الطيـب الحصى، دار جداول للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١٤م.

خامسًا الرسائل العلمية

١- رسائل الماجستير

أحمد نورى النعيمى: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م.

إدريس حسين رشيد: المواقف الإقليمية من القضية الكردية فى العراق ١٩١٩-١٩٧٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٤م.

سمر فضلاً عبد الحميد: أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥م.

عبد القادر عبد الرزاق أحمد: السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ١٩٥٨-١٩٦٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالى للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤م.

عبد النافع محمود: ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م.

هونة رستم فتاح: السياسة الأمريكية تجاه الحركة الشيوعية فى العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٥م.

٢- رسائل الدكتوراه

سمير عبد الوهاب التكريتى: العلاقات العراقية التركية ١٩٥٨-١٩٦٨م،

رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨م.

سادسًا الدوريات العلمية

جعفر عباس حميدى: معاهدة ١٩٣٧م العراقية الإيرانية وموقف الرأى العام منها، مجلة دراسات الأجيال، العدد الثالث، السنة الخامسة، بغداد، ١٩٨٢م.

جميل موسى النجار: معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة العثمانية وإيران، دراسة لعلاقات الدولتين خلال حقبة تبلور المعاهدة ١٨٤٣-١٨٤٨م، مجلة جامعة كركوك، عدد٢، مجلد ٦، ٢٠١١م.

سابعًا المراجع الأجنبية

Rouhollah K. Ramazani: Iran's foreign policy (١٩٤١ – ١٩٧٣) Astudy of Foreign Policy in Modernizing Nations, Virginia, ١٩٧٥

Saad Jawad: Iraq and the Kurdish Question (١٩٥٨ – ١٩٧٠) Ithaca Press, London, ١٩٨١

Tim Niblok, Iraq: The contemporary state, (Croom Helm ltd., London, ١٩٨٢)

Tomas Bois: The Kurds, Translated by W. M Welland, Published by Khayat Book, Beirut

ثامناً الدوريات

جريدة الأهرام المصرية عام ١٩٥٨م.